



الباب الثاني
صلاة الجماعة

الباب الثاني صلاة الجماعة

وفيه خمسة فصول :

الفصل الأول

فى فضل الجماعة والتحذير من تركها

حدثنا الشافعى : أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « صلاة الجماعة تفضل عن صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » .

حدثنا الشافعى : أخبرنا مالك ، عن أبى الزناد ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة رضي الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً » .

هكذا أخرجه فى كتاب الإمامة .

هذا حديث صحيح . أخرجه مالك فى الموطأ والبخارى ومسلم والنسائى ^(١) .

فأما مالك فأخرج حديث ابن عمر ، عن يحيى بالإسناد واللفظ . أما حديث أبى هريرة فأخرجه عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب بالإسناد ولفظ الشافعى .

وأما البخارى فأخرج حديث ابن عمر ، عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك بالإسناد واللفظ .

وحديث أبى هريرة ، عن أبى اليمان ، عن شعيب ، عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبى هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « تفضل صلاة الجميع صلاة أحدكم بخمس وعشرين جزءاً » .

وأما مسلم فأخرج حديث ابن عمر بالإسناد ولفظ الشافعى . وفى أخرى عن زهير ابن حرب ، ومحمد بن المثنى ، عن يحيى ، عن عبيد الله عن نافع بالإسناد قال : « صلاة الرجل فى الجماعة تزيد على صلواته وحده سبعا وعشرين درجة » . وفى أخرى عن أبى بكر بن شيبه عن أبى أسامة وابن نمير .

(١) مالك فى الموطأ ص ١٢٩ والبخارى فى الأذان (٦٤٥) ، (٦٤٨) ومسلم فى المساجد (٢٤٩/٦٥٠) ، (٢٥٠) ، (٢٤٩/٢٤٥ - ٢٤٨) ، والنسائى ١٠٣/٢ .

وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي قال: حدثنا عبيد الله بهذا الإسناد، قال ابن نمير عن أبيه «بضعاً وعشرين» وقال أبو بكر في روايته: «سبعاً وعشرين درجة». وفي أخرى عن ابن رافع، عن ابن أبي فديك، عن الضحاك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «بضعاً وعشرين».

وأما النسائي فأخرج حديث ابن عمر عن قتيبة بالإسناد ولفظ الشافعي. كما أخرج حديث أبي هريرة عن قتيبة عن مالك، عن ابن هشام عن سعيد بن المسيب بالإسناد واللفظ.

«الغد»: المنفرد، تقول: فذ الرجل من أصحابه إذا بقي منفرداً وحده.

قوله: «بسبع وعشرين درجة». وقوله: بخمس وعشرين درجة تحتل أوجها:

أحدها أن الفرد لا مدلول له، ويؤيده ما ذكر في بعض الروايات بضعاً وعشرين.

الثاني: أن يكون الرسول أخبر أولاً بالقليل، ثم أعلمه الله تعالى زيادة الفضل فأخبر به.

الثالث: أنه يختلف باختلاف أحوال المصلين فيكون لبعضهم خمسا وعشرين، ولبعضهم سبعا وعشرين بحسب كمال الصلاة وخشوعها. والله أعلم.

والذي ذهب إليه الشافعي: أن الجماعة ليست شرطاً في صحة الصلاة. قال في الأم: وإنما معنى أن أقول صلاة الرجل لا تجوز وحده - وهو يقدر على جماعة بحال - تفضيل النبي ﷺ صلاة الجماعة على صلاة المنفرد، ولم يقل لا تجزئ المنفرد صلواته، وأنا قد حفظنا أن قد فاتت الصلاة في الجماعة معه رجالاً فصلوا منفردين.

قال: ولا أحب لأحد ترك الجماعة ولو صلاها بنسائه أو رقيقه أو أمه أو بعض ولده في بيته.

وقول داود: أنها فرض عين، وقول جمهور العلماء: أنها ليست شرطاً لصحة الصلاة والراجح أنها فرض كفاية. والله أعلم.

أخبرنا الشافعي، أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده، لقد هممت أن أمر بحطب فيحطب ثم أمر بالصلاة فيؤذن بها، ثم أمر رجالاً فيؤم الناس، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم، والذي نفسي بيده لو يعلم أحدكم أنه يجد عظماً سمينا أو مرماتين حستين لشهد العشاء».

أخبرنا الشافعي، أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن بن حرملة، أن رسول الله ﷺ

قال: « بيننا وبين المنافقين شهود العشاء والصبح لا يستطيعونهما»، أو نحو هذا.
هكذا أخرجه في كتاب الإمامة.

وهو حديث صحيح أخرجه مالك والبخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى^(١).

فأما مالك فأخرج حديث أبي هريرة بالإسناد واللفظ، وأرسل الحديث الثانى عن سعيد بن المسيب بلفظه.

وأما البخارى فأخرجه عن عبد الله بن يوسف بالإسناد. ولفظ الشافعى غير قوله لو يعلم أحدهم أنه يجد عرفا سمينا.

وأما مسلم فأخرجه عن عمرو الناقد، عن سفيان بالإسناد ولفظ البخارى. وفى أخرى عن ابن نمير، عن أبيه، عن الأعمش.

وعن أبى بكر بن أبى شيبة وأبو كريب عن أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « إن أثقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر، لو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حجوأ، ولقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام، ثم أمر رجلا فيصلى بالناس، ثم انطلق معى برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم».

وأما أبو داود فأخرجه عن عثمان بن أبى شيبة بإسناد مسلم ولفظه فى الرواية الثانية.

وأما الترمذى فأخرجه عن هناد، عن وكيع، عن جعفر بن برقان، عن يزيد بن الأصم، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ قال: « لقد هممت أن أمر فتيتى أن يجمعوا حزم الحطب، ثم أمر بالصلاة فتقام، ثم أحرق على أقوام لا يشهدون الصلاة».

وأما النسائى فأخرجه عن قتبية بالإسناد واللفظ.

قوله: أو مرماتين حستين: المرماء بكسر الميم، وبالفتح، قال الخليل: ما بين ظلفى الشاة، وهو قول أبو عبيد، وقال البخارى: ما بين ظلفى الشاة من اللحم.

وقال الأخفش: المرماة: لعبة كانوا يلعبونها بنصال محدودة يرمونها فى كوم من تراب، وحكى الأصمعى أن المرماة سهم الهدف. وقيل: المرماة سهم يتعلم عليه

(١) مالك فى الموطأ ص ١٢٩ ، ١٣٠. والبخارى فى الأذان (٦٤٤) ، ومسلم فى المساجد (٢٥١/٦٥١) ، (٢٥٢) وأبو داود (٥٤٨) ، والترمذى فى الصلاة (٢١٧) ، والنسائى ١٠٧/٢ .

الرمى . والأرجح عندى أنها النصال التى يلعب بها ، لأن الرسول بعد أن ذكر ما يؤكل وهو العرق أو العظم السمين ، ذكر ما يتلهى به ، وإنما وصف العرق بالسمن ، والمرمأة بالحسن ، ليكون ثم باعث نفس على تحصيلهما .

والذى ذهب إليه الشافعى أنها : فرض كفاية والله أعلم . قال فى الأم : فيشبهه ما قال رسول الله ﷺ من همه أن يحرق على قوم بيوتهم ، أن يكون ما قاله فى قوم تخلفوا عن صلاة العشاء لنفاق والله أعلم . وذهب عطاء والأوزاعى وأحمد إلى أنها فرض عين ، وبالغ داود فجعلها شرطاً لصحة الصلاة ، أما الحنفية والمالكية فيرون أنها فرض كفاية ، ويرى بعض الفقهاء أنها سنة مؤكدة . والله أعلم .

الفصل الثانى فى أعدا ترك الجماعة

أخبرنا الشافعى، أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أذن فى ليلة ذات برد وريح فقال: ألا صلوا فى الرحال، ثم قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول: ألا صلوا فى الرحال.

أخبرنا الشافعى، أخبرنا ابن عيينة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر مناديه فى الليلة المطيرة، واللييلة الباردة ذات ريح: ألا صلوا فى رحالكم.

أخبرنا الشافعى: أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الأرقم أنه كان يؤم أصحابه يوماً فذهب لحاجته ثم رجع، فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا وجد أحدكم الغائط فليبدأ به قبل الصلاة».

أخبرنا الشافعى، أخبرنا الثقة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الأرقم، أنه خرج إلى مكة فصحبه قوم فكان يؤمهم، فأقام الصلاة وقدم رجلاً وقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا أقيمت الصلاة ووجد أحدكم الغائط فليبدأ بالغائط».

هكذا أخرجه فى كتاب الإمامة.

هذا حديث صحيح. أخرجه مالك وأبو داود والترمذى والنسائى ^(١).

فأما مالك فأخرجه عن يحيى، عن مالك بالإسناد ولفظ الشافعى غير قوله: إذا أراد أحدكم الغائط.

وأما أبو داود: فأخرجه عن أحمد بن يونس، عن زهير، عن هشام بالإسناد قال: أنه خرج حاجاً أو معتمراً ومعه الناس وهو يؤمهم، فلما كان ذات يوم أقام الصلاة - صلاة الصبح - ثم قال: ليتقدم أحدكم، وذهب إلى الخلاء، فإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا أراد أحدكم أن يذهب إلى الخلاء وقامت الصلاة فليبدأ بالخلاء».

قال أبو داود: روى وهيب بن خالد، وشعيب بن إسحاق وأبو ضمرة هذا الحديث عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن رجل حدثه، عن عبد الله بن الأرقم، والأكثر الذين

(١) مالك فى الموطأ فى ١٥٩ وأبو داود فى الطهارة (٨٨) والترمذى فى الطهارة (١٠٨) والنسائى

رووه عن هشام قالوا كما قال زهير.

وأما الترمذي: فأخرجه عن هناد بن السري، عن أبي معاوية، عن هشام بالإسناد ونحو لفظ أبي داود، قال أبو عيسى: حديث عبد الله بن الأرقم حديث حسن صحيح.

وأما النسائي فأخرجه عن قتيبة بالإسناد ولفظ الشافعي.

حديثا الصلاة في الرحال سبق تخريجهما وشرحهما في الجزء الأول فاكتفينا به هناك.

قوله: «كان يؤم أصحابه يوما فذهب لحاجته ثم رجع»، والمراد كما في الحديث التالي كان يؤم أصحابه في السفر، وأن الصلاة أقيمت ثم وجد الغائط فترك الصلاة وذهب إليه، والذي في رواية أبي داود أن الصلاة كانت صلاة الصبح والمراد في الحديث: ألا يقوم إلى الصلاة وبه ما يشغله عن خشوعها وحضور قلبه، فإن فعل صحت صلاته وكره له ذلك.

قال الشافعي في الأم: وإذا حضر الرجل إماما كان أو مأموما وضوء بدأ بالوضوء، ولم أحب له أن يصلى وهو يجد من الوضوء قال: ومن شغل بحاجته أشبه ألا يبلغ من الإكمال للصلاة والخشوع فيها ما يبلغ من لا شغل له.

والمرض من أذكار ترك الجماعة لأن النبي ﷺ مرض فترك أن يصلى بالناس أياما كثيرة، وكذا حضور مال إن غاب عنه خاف ضيعته، وكذا الذهاب في إدراك ضالة يخاف فوتها في غيبته.

وحضور العشاء إذا حضر في وقت الصلاة، فالمستحب أن يبدأ به قبل الصلاة ليكون أفرغ لقلبه.

والخوف عذر كالمرض يجيز التخلف عن الجماعات.

ويعذر في ترك الجماعة بالمطر والبرد الشديد، الذي يخاف معه على نفسه، والوحل الذي يتأذى به في نفسه وثيابه.

ويعذر في ترك الجماعة في حال الخوف على ولده وأهله أن يضيعوا، أو كان ولده ضائعا يرجو وجوده، أو يكون له قريب يخاف إن تشاغل عنه مات ولم يشهده، لأن ابن عمر استصرخ على سعيد بن زيد بعد ارتفاع الضحى، فأتاه بالعقيق، وترك الجمعة، وهذا مذهب عطاء والحسن والأوزاعي والشافعي.

ويعذر في ترك الجماعة من غلبه النوم فصلى وانصرف. والله أعلم.

الفصل الثالث فى الإمامة

وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول

فى إمامة الأعمى ، والعبد ، والأعجمى ، والمرأة ، ومن لا تحمد حاله

إمامة الأعمى :

أخبرنا الشافعى ، أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن محمود بن الربيع ، أن عتبان ابن مالك كان يؤم قومه - وهو أعمى - وأنه قال لرسول الله ﷺ: إنها تكون الظلمة والمطر والسييل وأنا رجل ضرير ، فصلّ يارسول الله فى بيتى فى مكان أتخذه مصلى ، فجاء رسول الله ﷺ فقال: « أين تحب أن تصلى؟ فأشار إلى مكان من البيت فصلى فيه رسول الله ﷺ.

أخبرنا الشافعى ، أخبرنا إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن محمود بن الربيع ، أن عتبان بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى .

هكذا أخرجه فى كتاب الإمامة .

هذا حديث صحيح ، أخرجه مالك والبخارى ومسلم والنسائى (١).

فأما مالك فأخرجه بالإسناد ولفظ الشافعى .

وأما البخارى فأخرجه عن عبد الله بن مسلمة ، عن إبراهيم بن سعد بالإسناد قال : أن النبى ﷺ أتاه فى منزله فقال : أين تحب أن أصلى لك فى بيتك؟ قال : فأشرت له إلى مكان فكبر النبى ﷺ ، وصففنا خلفه فصلى ركعتين ، وفى أخرى عن سعيد بن عفير ، عن الليث ، عن عقيل ، عن ابن شهاب بالإسناد وبلفظ أطول من هذا .

وأما مسلم فأخرجه عن حرمة بن يحيى ، عن ابن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب بالإسناد فى حديث طويل كحديث البخارى الثانى . وفى أخرى عن اسحاق بن إبراهيم ، عن الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعى ، عن الزهري ، عن محمود بن الربيع

(١) مالك فى الموطأ ص ١٧٢ والبخارى فى الصلاة (٤٢٤ ، ٤٢٥) ، ومسلم فى الإيمان (٣٣/٢٦٣ ، ٢٦٥) ،

قال: إنى لأعقل مجّة رسول الله ﷺ من دلو فى دارنا، قال محمود: فحدثنى عتبان بن مالك قال: قلت: يارسول الله إن بصرى قد ساء وساق الحديث إلى قوله: فصلى بنا ركعتين، وحسبنا رسول الله ﷺ على جشيشة صنعناها له.

وأما النسائي فأخرجه عن هارون بن عبد الله، عن معن، عن مالك.

وعن الحارث بن مسكين عن ابن القاسم، عن مالك بالإسناد قال: أن عتبان بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى وأنه قال لرسول الله ﷺ . . . الحديث كلفظ الشافعى.

قوله: صلّ يا رسول الله فى بيتى مكانا أتخذه مصلى: أى صل يا رسول الله فى مكان فى بيتى أصلى فيه مثل (١).

ب/١ /صلاتك ولو نقل مكاناً حتى سكت على قوله فى بيتى ثم قال: اتخذه مصلى جاز عود الضمير فى اتخذه إلى البيت لا إلى المكان الذى صلى النبى ﷺ فيه، فلما قال: مكاناً عاد الضمير إليه واختص بالمكان الذى يصلى فيه من بيته.

«واتخذه» يجوز: أن يكون مرفوعاً لأنه صفة المكان ويجوز أن يكون مجزوماً لأنه جواب الأمر.

والمصلى: موضع الصلاة؛ لأن ما زاد من الأفعال على الثلاثى فإن الموضع والوقت والمصدر واسم المفعول فيه سواء على المفعول بضم الميم وفتح العين نحو المدخل والمكرم والمستخرج.

وفى هذا الحديث من الفقه سوى جواز ترك الجماعة للعذر، وسوى كون هذه الأشياء المذكورة عذراً: اتخاذ موضع من البيت مسجداً وإقامة الجماعة فى البيوت، وجواز استدعاء الصغير الكبير إلى منزله لغرض يخصه وإجابة الكبير الصغير فى استدعائه وسؤاله.

والذى أراد الشافعى من هذا الحديث هاهنا: جواز إمامة الأعمى بدليل أنه أورد الرواية الثانية واقتصر منها على قوله: «إنه كان يؤم قومه وهو أعمى» لم يزد على هذا. والذى ذهب إليه الشافعى: أن إمامة الأعمى جائزة كالبصير ولم يرجح أحدهما على الآخر؛ لأنه قال فى كتاب (الإمامة) الأعمى والبصير فى الإمامة سواء، وقد

(١) انتهى خرم المخطوطة. وقد استظهرنا هذا الجزء من المسند والام والمغنى وغيره من كتب الفقه وكتب العربية.

اختلف أصحابه أيهما أولى ؟ فقال قوم: البصير أولى لأنه يتوقى النجاسات .
وقال قوم: الأعمى أولى لأنه أخشع في صلاته من البصير وأما من رجح البصير
فإنه اتبع الظاهر وراعى قشر الصلاة وأما من رجح الأعمى فإنه اتبع الباطن وراعى لب
الصلاة وقصد الغرض الذى شرعت الصلاة لأجله والله أعلم .
وقال تجوز إمامة الأعمى معظم العلماء ، وروى عن ابن عباس أنه قال: كيف
أؤمهم وهم يعدلونى إلى القبلة؟ .

روى عن أنس بن مالك أنه قال: وما حاجتهم إليه .

قال الشافعى: سمعت عدداً من أهل العلم يذكرون / أن النبى ﷺ كان يستخلف ٢/أ
ابن أم مكتوم وهو أعمى (١) فيصلى بالناس فى عدد غزوات والله أعلم .
إمامة العبد :

أخبرنا الشافعى رحمه الله أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز [عن] (٢) ابن جريج قال:
أخبرنى عبد الله بن عبيد الله بن أبى مليكة أنهم كانوا يأتون عائشة أم المؤمنين بأعلى
الوادى هو وعبيد بن عمير، والمسور بن مخرمة وناس كثير، فيؤمهم أبو عمرو مولى
عائشة، وأبو عمرو وغلماها حينئذ لم يعتق، قال: فكان إمام بنى محمد بن أبى بكر
وعروة .

قوله : «أعلى الوادى» يريد وادى مكة، كانوا يأتون عائشة يزورونها فيه ويسمعون
منها ويستفتونها، وذلك عندما كانت تحج أو لما خرجت إلى مكة مغاضبة لعثمان بن
عفان فى السنة التى قتل فيها .

والعتق: تحرير رقبة العبد من الرق تقول: أعتق العبد فهو معتق، وعتق هو يعتق
عتقا وعتاقة فهو عتيق وعتاق إذا صار حراً، وفلان مولى عتاقة بالإضافة ومولى عتق
بالتنوين .

والغلام: الخادم، والأنثى غلامه .

والذى ذهب إليه الشافعى: أن العبد يجوز له أن يؤم الأحرار والعبيد فى كل
صلاة، وبه قال أكثر العلماء، وحكى عن أبى مجلز أنه كره إمامة العبد . وقال مالك:

(١) أبو داود فى الصلاة (٥٩٥) .

(٢) سقطت من المخطوطة ، وقد أثبتناها من الأم ، كما أن عبد المجيد بن عبد العزيز هو ابن رواد . وقد
عرفناه آنفاً .

لا يؤمهم إلا أن يكون العبد قارئاً ومن معه من الأحرار لا يقرؤون. قال: ولا يؤم فى جماعة ولا عيد. وحكى عن الأوزاعى أنه قال «أربعة لا يؤمون الناس، فذكر العبد إلا أن يؤم أهله.

ومع جواز إمامته فالحر أولى منه. وقوله فكان إمام بنى محمد وعروة: يعنى أنه كان لهم إماما راتباً.
إمامة الأعجمى :

أخبرنا الشافى رضى الله عنه قال: أخبرنا عبد المجيد، عن ابن جريج قال: أخبرنى عطاء قال: سمعت عبيد بن عمير يقول: اجتمعت جماعة فيما حول مكة قال: حسبت أنه قال فى أعلى الوادى هاهنا فى الحج، قال: فحانت الصلاة فتقدم رجل من بنى أبى السائب أعجمى اللسان، قال: فأخره المسور بن مخرمة / وقدم غيره فبلغ عمر ابن الخطاب فلم يُعرِّفه بشيء حتى جاء المدينة، فلما جاء المدينة عرفه بذلك فقال المسور ابن مخرمة: أنظرنى يا أمير المؤمنين إن الرجل كان أعجمى اللسان وكان فى الحج فخشيت أن يسمع بعض الحاج قراءته فيأخذ بعجمته، فقال: هنا ذهبت بك؟ فقال: نعم. فقال: قد أصبت. وفى نسخة هنالك ذهبت بها؟ قوله فى أعلى الوادى وفى الحج: بيان لما أجمله أولاً لأنه قال: اجتمعت جماعة فيما حول مكة وهذا عام فى المكان والوقت، ثم أنه خصص المكان بقوله: فى أعلى الوادى وخصص الوقت بقوله فى الحج.

وحان الشيء: إذا قرب وقته والمراد دخول وقت الصلاة.

والأعجمى: الذى لا يفصح لسانه وإن كان عربى الأصل وقد تقدم بيان هذا مستوفى وذكرنا الفرق بين الأعجمى والعجمى والأعرابى والعربى.
وأراد بالتقدم والتأخر والتقدم بالإمامة والتأخر عنها.

وقوله فلم يعرفه بشيء: أى لم يعلمه أنه سمع ما بلغه عنه، تقول: عرفت زيداً أى جريته، وعرفت زيداً أى أعلمته وعرفته بكذا، وإنما أخر إعلامه بذلك إلى المدينة لأن مكة فى الموسم يجمع أخلاط الناس من البلاد، وكان عمر أراد أن ينكر على المسور فعلة فلو فعل لانتشر ذلك عنه تناقلته الرفاق، فأراد عمر أن يرفق به ولا يظهر عنه أنه أخطأ فى فعله فأخر تعريفه إلى المدينة.

وقوله أنظرنى: أى أخرنى ولا تعجل على فى الإنكار حتى أقوم بعذرى، فذكر له السبب الباعث فى تأخيره وتقديم غيره وهو العجمة التى كانت فى لسانه، فلما سمعها

عمر قبل عذره وقال له : قد أصبت .

وقوله : هنالك ذهبت بك وبها إلى عند ذلك الغرض الذى ذكرت ذهبت بصنيعك

١/٣

الذى صنعت وفعلتك التى فعلت من تأخير واحد / وتقديم آخر .

والذى ذهب إليه الشافعى : كراهة إمامة الأعجمى وبيان المذهب : أن الإمام إذا لحن فى قراءته فإن كان لحنا لا يحيل المعنى صحت صلاته وصلاة من خلفه، ولكن يكره أن يكون إماما ، وإن كان لحنه يحيل المعنى نظرت، فإن كان فى الفاتحة صحت صلاته دونهم . وقال فى موضع آخر : لا تصح صلاته ولا صلاتهم وليست المسألة على قولين، إنما على اختلاف حالين فالأولى : إنما هى إذا كان لسانه لا يطاوعه على الصواب فحينئذ تصح صلاته، والثانية : لمن يمكنه أن يتعمد الصواب ولا يفعله .

وإن كان اللحن فى غير الفاتحة فسواء حال المعنى أو لم يحله فإن الصلاة تصح إلا أن يكون كفوراً وقد تعمده .

هذا حكم اللحن . وأما إن كان لسانه أعجميا ويبدل الحرف بحرف غيره ولا يمكنه النطق إلا كذلك فحكمه حكم اللحن الذى يحيل المعنى والله أعلم .

إمامة المرأة :

أخبرنا الشافعى، أخبرنا ابن عيينة، عن عمار الدهنى، عن امرأة من قومه يقال لها حجيرة عن أم سلمة أنها أمتهن فقامت وسطهن . (وفى نسخة) فقامت وسطاً .

قال الشافعى : وروى ليث بن أبى سليم، عن عطاء، عن عائشة، أنها صلت بنسوة العصر فقامت وسطهن .

وقال : وروى صفوان بن سليم من السنة أن تصلى المرأة للنساء تقوم وسطهن .

قال الشافعى : فكان على بن حسين يأمر جارية له تقوم بأهله فى رمضان . وكانت عمرة تأمر المرأة أن تقوم للنساء فى شهر رمضان .

وقد روت أم ورقة أن النبى ﷺ أمرها أو أذن لها أن تؤم أهل دارها وكانت قد رأت القرآن على عهد رسول الله ﷺ . تقول : جلست وسط الدار بالتسكين، وجلست وسط الدار بالفتح، وكل موضع صلح فيه بين فهو ساكن السين، وإن لم يصلح فيه فهو متحرك فرجما سكن وليس / بالوجه والضابط فيه : أن كل ما كان متصل الأجزاء فهو ٣/ب متحرك به وما كان [غير^(١)] متصل الأجزاء فساكن .

(١) ما بين المعقوفتين سقط من المخطوطة وأثبتناه من القاموس .

والذى ذهب إليه الشافى : أن المرأة لا يجوز أن تكون إماماً للرجل، وبه قال عامة الفقهاء، وإلا ما حكى عن أبى ثور المزنى، ومحمد بن جرير الطبرى فإنهم قالوا: يجوز فى التراويح إذا لم يكن قارئ غيرها وتقف خلف الرجال، ويجوز أن تكون إماماً للنساء ويستحب الجماعة لهن، وبه قال عطاء، والأوزاعى، والثورى وأبو ثور، وأحمد، وإسحق.

وقال أبو حنيفة ومالك يكره لهن وحكى عن نافع وعمر بن عبد العزيز وإذا صلت المرأة بالنساء وقفت وسطهن ولا يعرف فيه خلاف عند من استحب لهن الجماعة، فإن تقدمت عليهن كره لها ذلك وصحت صلاتها وصلاتها.

إمامة من لا تحمد حاله :

أخبرنا الشافى رضى الله عنه، أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن نافع أن ابن عمر اعتزل^(١) بمبنى فى قتال ابن الزبير والحجاج بمبنى فصلى مع الحجاج.

الاعتزال : الانفراد عن الجماعة، والاسم العزلة.

ومنى : هذا الموضع المعروف، يصرف ولا يصرف ؛ فمن صرفه فلأنه أراد به الموضع وهو مذكر، ومن لم يصرفه فلأنه أراد به البلدة فاجتمع فيه علتان: التعريف والتأنيث وقتال الحجاج - عبد الله بن الزبير من قبل عبد الملك بن مروان وذلك فى سنة إحدى وسبعين. والمراد : أن عبد الله بن عمر كان قد مضى حاجاً فصادف الحجاج يحارب ابن الزبير فى أيام الموسم، فاعتزل القتال ولم يكن مع إحدى الطائفتين.

وقال الشافى: ومن صلى صلاة من بالغ مسلم يقيم الصلاة أجزأه ومن خلفه صلاتهم وإن كان غير محمود الحال فى دينه أى غاية بلغ تخالف الحمد فى الدين، وقد صلى أصحاب رسول الله ﷺ خلف من لا يحمدون فعاله من السلطان وغيره، قال : وأكره إمامة الفاسق والمظهر / المبدع، ولا يعيد من أئتم بهما.

وقال مالك: لا تصح الصلاة خلف الفاسق بغير تأويل والفاسق بتأويل يعيد فى الوقت.

وعن أحمد فى الفاسق روايتان.

وأخبرنا الشافى رضى الله عنه أخبرنا حاتم ابن إسماعيل، عن جعفر، عن أبيه أن الحسن والحسين عليهما السلام كانا يصليان خلف مروان.

(١) فى المخطوطة اعتمر وهو خطأ من الناسخ.

قال: فقال: ما كان يصليان إذا رجعا إلى منازلهم؟.

فقال: لا والله ما كان يزيدان على صلاة الأئمة.

وهذا الحديث مؤكد لما سبق للحديث قبله، فإن الحسن والحسين على جلالة قدرهما وعلو مكانهما واستيلائتهما على أسباب التقديم جميعها إذا صليا خلف مروان ابن الحكم وهو يومئذ أسيراً على المدينة من قبل معاوية بن أبي سفيان دل ذلك على جواز الائتصاص بمن لا يحمد حاله. وشد من أعضاد هذا المعنى استفساره عنهما، هل كان يعيدان صلاتهما في منزلتهما؟ فقال: لا لأنهما لو لم يعلما أن صلاتهما وراء مروان صحيحة لأعادها، وإنما استفسر عن ذلك لأنه ظن أن صلاتهما وراء مروان كان تقية وخوفاً من أذى يلحقهما لو تركا الصلاة وراءه، ومعاذ الله من ذلك فإنهما أعلا قدرًا وأعظم ديناً؛ أن يداهنا أحدا من خلق الله تعالى في دينهما.

ولتزد بيان المذهب إيضاحاً، وذلك أن الفاسق من المسلمين بارتكاب الكبائر وإظهار البدع في الدين والظعن على السلف الصالحين، من الخوارج والقدرية والمرجئة والداعى إلى هواه ومن يجرى مجراهم، تكره الصلاة خلفه فإن صلى صحت صلاته.

وقال أحمد: من صلى خلف الجهنى يعيد، والمرجئ إذا كان داعياً إلى هواه لا يصلى خلفه، والقدري إذا كان يرد الأحاديث يعيد من صلى خلفه.

وقال ابن المنذر: كل من أخرجته بدعته إلى الكفر لم تجز الصلاة خلفه، ومن لم يكن كذلك فالصلاة خلفه جائزة ولا يقدم من هذه صفته.

وفى هذا الحديث من الفقه: أن الوالى أحق بالإمامة من غيره لأن ابن عمر مع فقهه وقراءته وهجرته/ ونسبه وشرفه وصحبة رسول الله ﷺ وغير ذلك من الأسباب ٤/ب التى لا يتقدم بها الإنسان على غيره صلى وراء الحجاج على ما كان عليه من الأمور التى توجب تأخره لولا الإمارة، وكذلك الحسن والحسين مع مروان.

الفرع الثانى : فى أولى الناس بالإمامة

أخبرنا الشافعى رحمته الله أخبرنا عبد الوهاب الثقفى، عن أيوب، عن أبى قلابة قال حدثنا أبو سليمان مالك بن الحويرث قال: قال لنا رسول الله ﷺ صلوا كما رأيتمونى أصلى فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم». هكذا رواه الربيع مختصراً. فقد رواه المزنى عنه بالإسناد قال: أتيت النبى ﷺ فى ناس ونحن شببة متقاربون، فأقمنا عنده عشرون ليلة، وكان رسول الله ﷺ رحيماً رفيقاً، فلما ظن أننا قد

اشتهدنا أهلنا واشتقتنا، سألنا عن تركنا بعدنا فأخبرناه، فقال: «ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم وعلموهم ومروهم» فذكر أشياء أحفظها أولا أحفظها» وصلوا كما رأيتمونى أصلى، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم، وليؤمكم أكبركم» وروى الربيع عن الشافعى، عن عبد الوهاب، عن خالد، عن أبى قلابة، عن مالك بن الحويرث قال: أتيت النبى ﷺ أنا وصاحب لى، فلما أردنا الإقفال من عنده قال لنا: «إذا حضرت الصلاة فأذنا ثم أقيما، وليؤمكما أكبركما» .

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة إلا مالكا^(١).

فأما البخارى : فأخرجه عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن أيوب، وذكر نحو رواية المزنى وقال فيها: « لو رجعتم إلى بلادكم فعلمتموهم مروهم فليصلوا كذا فى حين كذا، وصلاة كذا فى حين كذا» .

وأما مسلم : فأخرجه عن زهير / بن حرب، عن إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب وذكر رواية المزنى وأخرج رواية الربيع الآخرة : عن إسحق بن إبراهيم الحنظلى عن عبد الوهاب .

١/٥

وأما أبو داود : فأخرجه عن مسدد، عن مسلمة بن محمد، وإسماعيل، عن خالد، عن أبى قلابة، عن مالك بن الحويرث، أن النبى ﷺ قال له ولصاحب له : «إذا حضرت الصلاة فأذنا ثم أقيما ثم ليؤمكما أكبركما» وفى حديث مسلمة قال: وكنا يومئذ متقاربين فى العلم .

وفى حديث إسماعيل قال خالد: قلت لأبى قلابة فأين القراءة قال: إنهما كانا متقاربين .

وأما الترمذى : فأخرجه عن محمود بن غيلان، عن وكيع، عن سفيان، عن خالد، عن أبى قلابة، عن مالك قال: قدمت على رسول الله ﷺ أنا وابن عم لى فقال لنا: «إذا سافرتما فأذنا وأقيما فليؤمكما أكبركما» .

وأما النسائى : فأخرجه عن حاجب بن سليمان، عن وكيع مثل الترمذى وزاد قال مرة: أنا وصاحب لى، بدل ابن عم لى .

قوله: «صلوا كما رأيتمونى أصلى» فيه مجرد الأمر بالصلاة بقوله صلوا والأمر

(١) البخارى فى الأذان (٦٨٥) ، ومسلم فى المساجد (٦٧٤/٢٩٢ ، ٢٩٣) ، وأبو داود فى الصلاة (٥٨٩) ، والنسائى ٧٧/٢ .

على الوجوب. وقوله: «كما رأيتموني أصلي» تخصيص للأمر العام بالصلاة أى صلوا صلاة مثل الصلاة التى رأيتموني أصليها، وهذا أمر مجمل حوى جميع أوصاف الصلاة فرضها وسنها وهيئاتها من أولها إلى آخرها، وهو من اللفظ العبارة وأخصرها وأجملها.

وقوله: «فليؤذن لكم أحدكم»: هذا أمر على العموم من غير تخصيص لأحد بالأذان فأيهما إذن أجزأ، بخلاف قوله: «وليؤمكم أكبركم» فإنه خص الإمامة بالأكبر وهو كبير السن.

والشبية: جمع شاب مثل طالب وطلبة وكافر وكفرة، وشاب: اسم فاعل من شب يشب شباباً فهو شاب.

والرفيق: اسم فاعل من الرفق ضد العنف، تقول رفق به يرفق فهو رفيق، وقد جاء فى رواية البخارى «لو رجعتم إلى بلادكم فعلمتموهم» وهو من أحسن الألفاظ وأشرفها التى يحصل المعنى المطلوب من المخاطب والمخاطب على/ أطف وضع وأكمل ٥/ب حالة وذلك، كأنه ﷺ تلمح منهم ميلهم إلى العود والرجوع إلى أوطانهم، وقد كان ﷺ يريد منهم ذلك لأمرين: أحدهما: إيناسهم وتخفيف كلفة الغيبة عليهم، ولثلا ينفروا من الإسلام لو طال مقامهم عنده أو منعهم من العود. والثانى: وهو الأهم عنده والأدعى إليه عودهم إلى أهلهم ليعلموهم أمر الإسلام وشرائعه، فاجتمع فى ذلك هذه الأغراض المتعلقة به وبهم فلم يقل لهم: عودوا إلى أوطانكم ولا ارجعوا إلى بلادكم ولا علموا أهليكم ما عليهم من الفرائض، وإنما عدل عن هذه العبارة وما فيها من غلظة الأمر الجازم والتكليف لميثاق الواجبات فقال: «ورجعتم إلى بلادكم فعلمتموهم» فأتى بأحسن عبارة وألطف لفظ وأشرف خطاب، جمع الأغراض المشار إليها حتى كان المتكلم عليه فى رجوعهم الذى هو أكبر أغراضهم ومقاصدهم حيث جاء به بلفظ السؤال والعرض المتوقع. ثم قوله: «فعلمتموهم»، لم يأت به بلفظ الأمر وجاء به بلفظ الخبر، لثلا يكونوا مع كلفة مشقة التعليم مأمورين به، ثم لما أراد أن يصدر الأمر الذى يثبت عندهم وجوب المأمور به وإلا كانوا يظنونه غير واجب، حيث لم يجئ بلفظ الأمر، قال عقيب هذه الألفاظ اللطيفة: «مروهم فليصلوا كذا فى حين كذا» فجعلهم أمرين وأولئك مأمورين، فجمع بين تفضيلهم عليهم، بالأمر ليهون ذلك عليهم، وبين جعل أولئك مأمورين ليتحقق وجوب المأمور به.

وقوله: «فليصلوا كذا أى ركعة إما أربعاً أو ثلاثاً أو اثنتين». وقوله: «فى

حين كذا» أى فى وقت الظهر أو العصر أو المغرب أو العشاء أو الصبح، فقوله : «فليصلوا صلاة كذا» أى صلاة الظهر والصبح وغيرهما وليس هذان اللفظان من قبيل التكرار الذى يفيد تأكيداً وبياناً/ فحسب، بل كل واحد منهما له معنى جىء به من أجله ليس فى الآخر.

أ/٦

أما الأول وهو قوله : « فليصلوا كذا » فإنما ساقه لبيان عدد ركعات كل صلاة وإن لم يعرف المخاطب اسم الصلاة، أى صلوا أربع ركعات بعد الزوال، وثلاثاً بعد المغرب، واثنتين بعد طلوع الفجر. وهذا خطاب أول لمن لم يعرف أسماء الصلوات وأن واحدة منها تسمى صلاة الظهر، والأخرى صلاة العصر ولا يعرف عدد ما عليه من الركعات المفترضة فى كل وقت، فجمع هذا اللفظ بين أعلام عدد الركعات المفترضة وبين أوقاتها.

وأما اللفظ الثانى « وهو صلوا صلاة كذا فى حين كذا » فإنه مسوق لبيان أوقات الصلوات التى قد عرفها المخاطب وعرف مقدار ركعاتها وأسمائها وإنما كان جاهلاً بأوقاتها: فلذلك جمع بين هذين اللفظين فى البيان ليكون كل واحد منها وارداً على من يختص به من المخاطبين، فإن لفظة «كذا» مبهمة يشار بها إلى كل مسمى لا يفصح باسمه فوقعت فى اللفظة الأولى على العدد وفى الثانى على اسم الصلاة.

وقوله : «ونحن شبة متقاربون» يريد التقارب فى الأعمار لا يكبر أحدنا الآخر بكثير، وقد جاء فى رواية أبى داود قال : «وكنا يومئذ متقاربون فى العلم». وقال فى روايته الأخرى «فى القراءة».

وقوله: فلما ظن أنا قد اشتقنا إلى أهلنا يجوز أن يكون الظن ها هنا على بابه ويجوز أن يكون بمعنى العلم وهو الأشبه، لأنه ﷺ قد علم منهم ميلهم إلى أوطانهم. والشوق والاشتياق : نزاع النفس إلى الشىء وطلبها إياه تقول شاقنى الشىء يشوقنى واشتقت واشتقت إليه بمعنى والأهلون: جمع أهل وإنما جمع بالواو والنون لأن الأهل يقع على الذكر والأنثى فغلب المذكر وقد جاء فى الشعر مطلقاً على الأناس قال الشنقرى :

/ ولى دونكم أهلون سيل عملى وأرقت ذهلول وعرفاء جىال

ب/٦

وإنما جاز ذلك لأنه لما ذكر أهله وأنه قد استبدل بهم غيرهم من الوحش قال: ولى دونكم أهلون لذلك.

والإقفال بكسر الهمزة: يريد به الرجوع من السفر هكذا بما فى الحديث ،

والمعروف في اللغة : قفل المسافر فقفل قفولاً إذا رجع ، والقافلة : الرفقة الراجعة من السفر فأما أقفلت فلا أعرفه إلا من قولهم : أقفلت الجند من مبعثهم إذا أذنت لهم في الرجوع ، كأنك حملتهم على القفول وكذلك ها هنا كأنهم قالوا : حملنا أنفسنا على القفول وعرضناها له كما تقول : ابعث الثوب أى عرضته للبيع ، وأشريت فلاناً الثوب أى حملته على شرائه .

وقوله « فأذنا ثم أقيما » ظاهره يدل على الأمر لهما معا بالأذان والإقامة ، ويجوز أن يطلق على كل واحد منهما لا على التعيين ، لأنك إذا قلت لجماعة اضربوا زيدا فضربه بعضهم دون بعض كانوا قد امثلوا الأمر لأن غرضك إنما هو وقوع الضرب بزيد وقد حصل ، ولم يرد أن يضربه كل واحد منهم وقوله تعالى : ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة: ٥] فهو وإن كان أمراً للكافة إلا أنه إذا قتلتهم بعضهم حصل الإمثال بحصول القتل ، وكذلك قوله ﷺ : « أذنا وأقيما » أى أن الأذان والإقامة مأمور بهما للمسلمين كافة ومتى حصل من البعض أغنى الباقين لوجودهما ، وهذا مطرد في جميع المأمورات الشرعية إذا وردت عارية من الضوابط والتخصيصات ولم يتعقبها بيان وإيضاح من الشارع ونقصان أو تفصيل أو إجمال أو تخصيص أو تعميم أو إطلاق ونحو ذلك من أحكام الشرع الواردة في أماكنها .

والذى جاء في رواية أبي داود : « كانا متقاربين في العلم » و« كانا متقاربين في القراءة » : بيان لأنه إنما قال : « ليؤمكما أكبركما » لعلمه أنهما لم يتفاضلا في العلم والقراءة ، فإن القراءة والعلم يندبان في الإمامة على السنن على ما سيأتى بيانه / ١/٧ .

وقوله في رواية الترمذى : « إذا سافرتما فأذنا » فيه دليل على أن الأذان في السفر .

والذى ذهب إليه الشافعى : أن الأكبر في السن مقدم على الأصغر ، والأسباب التى يُستحق بها التقديم فى الإمامة : الفقه ، والقرآن ، والهجرة ، والشرف ، والسن ، فأما الفقه والقرآن : فمقدمان على الثلاثة الأخرى ، وفى تقديم الفقيه على القارئ ؛ والقارئ على الفقيه خلاف مرجعه إلى مسيس حاجة الصلاة إلى الفقه أكثر من القراءة ، ومسيس حاجتها إلى القراءة ؛ حيث هى ركن من أركانها ، وتقدم الفقيه على مالك ، وأبو حنيفة ، والأوزاعى ، وأبو ثور : وتقدم القارئ على الثورى ، وأحمد وإسحاق ، والأول أولى ؛ لأن القدر الواجب من القراءة لا يترجح به على الفقه . والزيادة على قدر الواجب من القراءة لا يقع معارضاً للفقه لمسيس حاجة المصلى فى الصلاة إليه .

وأما الأسباب الثلاثة الباقية فاختلف قول الشافعى فيها قال فى القديم : النسب

والهجرة ثم السن . وقال فى الجديد: السن ثم النسب ثم الهجرة ، فإن استوا فى هذه الأوصاف كلها قدم أروعهم وأدينهم ، ومعنى التقديم بالهجرة : أن يكون أقدمهم هجرة أو يكون بالجملة مهاجراً مع غير مهاجرى ، أو يكون من أولاد من تقدمت هجرته .

وأما التقديم بالنسب : فبنوا هاشم من قریش ، ثم بنوا المطلب ، ثم قریش على غيرهم . قال إمام الحرمين : يرجع ضبط الكلام فى الأولوية إلى أن السلطنة مقدمة على كل إمام ، ثم المالك للموضع ، فإن لم تكن ولاية ولا ملك فالذى يختص بالصلاة القراءة والفقہ وقد ذكرناهما وما قيل فيهما .

وأما الورع وإنها يكن شرطاً فى صحة الصلاة ، فله تعلق عظيم بثقة المقتدى وحسن ظنه فى رعاية الإمام شرائط الصلاة ثم السن والنسب لا تعلق لهما بالصلاة ، ولكنهما من موجبات التقديم وتحقق قول إمام الحرمين أن الشافى لما روى حديث مالك ابن الحويرث ، قال هؤلاء قوم قدموا معاً فأشبهوا أن يكون قراءتهم وفقههم سواء فأمروا أن يؤمهم أكبرهم وبهذا / نأخذ فنأمر القوم إذا اجتمعوا فى الموضع ليس فيهم وال ليسوا فى منزل أحد أن يقدموا أقرأهم إذا كان يعلم من الفقہ ما لم يلزمه فى الصلاة ويقدموا هذين معاً على من هو أسن منهما ، وأشار إلى حديث أبى مسعود الأنصارى أن النبى ﷺ قال : « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا فى القراءة سواء ، فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا فى السنة سواء فأقدمهم هجرة ، فإن كانوا فى الهجرة سواء فأقدمهم سنًا ، ولا يؤمن الرجل فى سلطانه ، ولا يجلس على تكرمته إلا بإذنه » (١) .

٧/ ب

قال الشافى : وإنما قيل والله أعلم . أن يؤمهم أقرأهم أن من مضى من الأئمة كانوا يسلمون كباراً فيتفقهون قبل أن يقرؤوا ، ومن بعدهم كانوا يقرؤون صغاراً قبل أن يتفقهوا فأشبه أن يكون من كان فقيهاً إذا قرأ من القرآن شيئاً أولى بالأمامة ، لأنه قد ينوبه فى الصلاة ما يعلم كيف يفعل فيه بالفقہ ولا يعلمه من لا فقہ له ، فإذا استوا فى الفقہ والقراءة أهم أسنهم ، وإنما أمر بتقديم الأسن والله أعلم ، لأنهم كانوا مشتبهى الحال فى القراءة والعلم .

أخبرنا الشافى رحمته : أخبرنا إبراهيم بن محمد ، أخبرنا معد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ، عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال من السنة أن لا يؤمهم إلا صاحب البيت .

قوله : « من السنة » من ألفاظ رواية الحديث ، وبيان ذلك أن يقول الراوى السنة كذا

(١) مسلم فى المساجد (٦٧٤/٢٩٠ ، ٢٩١) والترمذى فى الصلاة (٢٣٥) .

وكذا والسنه كذا وكذا، والسنه جارية بكذا، ونحو ذلك من الألفاظ، فإن مراتب الرواية خمس: أعلاها أن يقول الراوي: سمعت النبي ﷺ^(١) والثالثة: أن يقول أمر النبي ﷺ بكذا، ونهى عن كذا. والرابعة: أن تقول: أمرنا بكذا ونهينا عن كذا، والسنه كذا أو من السنه كذا، والخامسة: أن تقول كانوا يفعلون كذا وكنا نفعل كذا، وهذه المراتب الخمس داخلة في جملة المسندات محتج بها مخرجة الأحاديث التي جاءت في المسانيد فأما إذا قال الراوي: أخبرت عن فلان وحدثت عنه أو بلغني أو رفعه/ فلان أو أظنه مرفوعاً، فإن هذا وأمثاله ليس بمسند وإن كان الحديث المخرج به صحيحاً، فإنه يكون إما مرسلأ أو موقوفأ أو منقطعأ أو غير ذلك من أنواع الحديث.

والذي ذهب إليه الشافعي: أن صاحب البيت أحق بالإمامة من غيره وإن كان غيره أفقه منه وأقرأ، ويتنزل منزلة من تقدمه المالك أو يأذن له، وقد تقدم تفصيل المذاهب في ذلك.

قال الشافعي: وروى أن نقرأ من أصحاب النبي ﷺ كانوا في بيت رجل منهم فحضرت الصلاة، فقدم صاحب البيت منهم رجلاً فقال: تقدم فأنت أحق بالإمامة في منزلك وهؤلاء هم أبو ذر وحذيفة وابن مسعود، ودعاهم أبو سعيد مولى الأنصار، فلما حضرت الصلاة تقدم أبو ذر ليصلي بهم فقال له حذيفة: تأخر يا أبا ذر فقال أبو ذر: أكذلك يا بن مسعود أو يا أبا عبد الرحمن قال: نعم، فتأخر.

وأخبرنا الشافعي - رضى الله عنه - أخبرنا عبد المجيد، عن ابن جريج قال: أقيمت الصلاة في مسجد بطائفة المدينة، ولابن عمر قريباً من ذلك المسجد أرض يعملها وأمام ذلك المسجد مولى له ومسكن ذلك المولى وأصحابه ثمة قال: فلما سمعنا عبد الله جاء ليشهد معهم الصلاة فقال لى المولى صاحب المسجد: تقدم فصل، فقال عبد الله، أنت أحق أن تصلى في مسجدك منى فصلى المولى.

طائفة الشيء: بعضه، تقول: هذه طائفة من الناس وطائفة من البلد وطائفة من المال: قال الله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢] جاء في التفسير عن ابن عباس: أنه الواحد فما فوقه، وقال غيره: لا يطلق الطائفة على الواحد بل أقله اثنان وقيل ثلاثة وقيل أربعة والأشبه في الآية: أن يكون المراد أربعة؛ لأن الحد في الزنا يثبت بالأربعة؛ ولأن الغرض الشهرة وبالواحد والاثنين لا يحصل، والمراد بالطائفة في هذا الحديث: الناحية من نواحي المدينة وهي طائفة منها.

(١) أُغْفِلْتُ الثانية ولعلها سقطت من الناسخ، وهي أن يقول: قال رسول الله ﷺ.

وثمة : بمعنى هناك، وهى المكان البعيد بمنزلة «هنا» للمكان القريب، والهاء فيه للسكت.

وقوله: «يعملها» يريد بها يصلحها للزراعة والعمارة.

وقوله: «أنت أحق منى» أى أولى/ وهو أفعل من الحق الذى هو ملك الإنسان وجمعه حقوق، التقدير: أنت أثبت حقاً منى وأصح. وقوله : صاحب المسجد ومسجدك فأضافه إليه لأنه أراد أنك أمامه وهو معروف بك وهذه الإضافة هى إضافة التخصيص مثل : سرج الدابة.

ب/٨

والذى ذهب إليه الشافعى: أن الإمام الراتب فى المسجد أولى من غيره إلا مع حضور الوالى فإنه يكون أولى منه، وفيه زيادة تأكيد لأن ابن عمر قال لمولاه هذا: «أنت أحق منى بالإمامة» وهو مولاه فقدمه عليه مع كونه مولاً؛ لأجل أنه إمام راتب لذلك المسجد.

الفرع الثالث : فى آداب الإمامة

أخبرنا الشافعى رضى الله عنه، أخبرنا مالك، عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: « إذا كان أحدكم يصلى للناس فليخفف، فإن فيهم السقيم والضعيف، فإذا كان يصلى لنفسه فليطبل ما شاء». هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه مالك والبخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى^(١).

فأما مالك : فأخرجه بالإسناد وزاد فيه: والكبير وقال فليطول.

وأما البخارى : فأخرجه عن عبد الله بن يوسف عن مالك مثل مالك.

وأما مسلم : فأخرجه عن قتيبة، عن المغيرة بن عبد الرحمن الحزامى، عن أبى الزناد. وفى أخرى عن ابن رافع عن عبد الرزاق، عن معمر، عن همام بن منبه ، عن أبى هريرة، وزاد فى بعض طرقه وذا الحاجة.

وأما أبو داود : فأخرجه عن القعنبى، عن مالك وعن الحسن بن على، عن عبد الرزاق، عن معمر عن الزهرى، عن ابن المسيب، وأبى سلمة عن أبى هريرة.

وأما الترمذى : فأخرجه عن قتيبة، عن المغيرة عن أبى الزناد.

وأما النسائى : فأخرجه عن قتيبة، عن مالك.

(١) مالك فى الموطأ ص ١٣٤ والبخارى فى الأذان (٧٠٣) ومسلم فى الصلاة، (١٨٣/٤٦٧ - ١٨٥) وأبو داود فى الصلاة (٧٩٤، ٧٩٥) والترمذى فى الصلاة (٢٣٦) والنسائى ٩٤/٢.

قد جاء في رواية الشافعي: « إذا كان أحدكم يصلي للناس، وإذا كان يصلي لنفسه » وجاء في رواية غيره « إذا صلى للناس، وإذا صلى لنفسه » وبينهما فرق دقيق من جهة تغاير الألفاظ، وذلك أن رواية الشافعي/ تدل على أنه إذا كان المصلي معروفاً ٩/أ بالإمامة أكثرها منها، ولفظ رواية غيره لا يدل على ذلك. وكذلك قوله: « إذا كان يصلي لنفسه » ولذلك جاء في رواية الشافعي « يصلي للناس »، وفي غيرها: « يصلي بالناس » فإما تعديها باللام فمعناه صلى لأجلهم إماماً، وأما بالباء فالمعنى صليت إماماً بسببهم، ويعضد الرواية الأولى قوله: « وإذا صلى لنفسه » فلا يقال: صلى لنفسه فيكون قد جمع في الفعلين بين اللام وعداها بهما ومع الباء يكون قد خالف الأول والثاني.

وكذلك جاء في رواية: « فإن منهم »، وفي غيرها: « فإن فيهم »، فالتقدير في منهم التبعض إلى أن بعض من يصلي من الناس ضعيف وسقيم وكبير، وأما فيهم فكأنه جعل الناس طرفاً يكون فيه السقيم والصحيح والضعيف والقوى والكبير والصغير، ثم أخبر عن بعض من فيه.

وقوله: « فليطل » أمر بالإطالة من أطال يطيل . قوله: « فليطوّل » فإنه طول يطول والهمز، والتضعيف شيطان في تعدية الفعل القاصر إلا أن التضعيف أكثر إطالة ، وفيه إيدان بتعريف الإطالة كما في قوله تعالى: ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴾ [آل عمران : ٣] وذلك أنه لما كان نزول القرآن مفزاً منجماً قال فيه : نزل، ولما كان نزول التوراة والإنجيل دفعة واحدة قال : أنزل.

وقوله في رواية أخرى : « فليصل كيف شاء » وهو أعم من قوله: « فليطوّل ما شاء » لأنه رد الأمر في الصلاة إليه رداً مطلقاً؛ جمع الطول والقصر والوسط إلا أن الأول في هذا المقام أولى؛ لأنه إنما أنكر عليه الإطالة وأمره بالتخفيف في حالة الإمامة، فينبغي أن يكون في مقابلة ذلك التعريض إليه في الإطالة التي هي خلاف التخفيف ومراده بالتخفيف: تقليل القراءة والأذكار.

«وذو الحاجة» يريد به من يكون له شغل تأخر عن قضائه والسعي فيه ؛ لإشغاله بالصلاة وطولها فيتبرم بالصلاة ويضج منها ؛ فيكون ذلك إلى فوات حاجته أو تأخرها إلى كراهيته للصلاة ونفوره منها.

والذي ذهب إليه الشافعي: أن على الإمام تخفيف الصلاة قال: ويستحب للإمام أن / يكمل الصلاة ويخففها أى يكمل أفعالها ويخفف أذكارها وقراءتها، قال أبو ٩/ب إسحاق المروزي: هذا إذا كان يصلي في مسجد يستطرفه الناس، فأما إذا كان يصلي في

موضع فيه أهل قريته ومحلته ورضوا بالتطويل جاز وكان أولى .

وقد أخرج المزني عن الشافعي، عن عبد المجيد، عن ابن جريج، عبد الله بن عثمان بن خثيم عن نافع بن سرجس قال: عدنا أبا واقد البدرى في وجعه الذى مات فيه، فسمعته يقول كان رسول الله ﷺ أخف الناس صلاة على الناس، وأطول الناس صلاة لنفسه، ورواه في كتاب حرمله عن إبراهيم بن محمد، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم .
وأخرج الشافعي أيضاً قال: روى شريك بن أبي نمر (١)، وعمرو بن أبي عمرو، والعلاء بن عبد الرحمن، عن أنس بن مالك قال: ما صليت خلف أحد قط أخف ولا أتم من رسول الله ﷺ .

وأخرج المزني، عن الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم قال: سمعت أبا مسعود يقول قال رجل للنبي ﷺ : إني لا تخلف عن صلاة الصبح مما يطول بنا فلان، قال فما رأيت رسول الله ﷺ غضب في موعظة قط غضبه يومئذ فقال: « إن منكم منفرين فأيكم أم الناس فليخفف بهم؛ فإن فيهم الكبير والسقيم والضعيف وذا الحاجة» .

وهذا حديث صحيح . أخرجه البخارى ومسلم (٢) .

وأخرج المزني، عن الشافعي، عن سفيان، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبيه قال: قدمت المدينة فنزلت على أبي هريرة فرأيته يؤم الناس فصلى صلاة خفف فيها فقلت: يا أبا هريرة أهكذا كان رسول الله ﷺ يصلى ؟ قال: نعم وأوجز .

وأخرج المزني، عن الشافعي، عن سفيان، عن محمد بن إسحاق، عن سعيد بن أبي هند، عن مطرف بن عبد الله قال: سمعت عثمان بن أبي العاص يقول: أمرني رسول الله ﷺ أن أؤم الناس وأن أقدرهم بأضعفهم؛ فإن فيهم الكبير والسقيم والضعيف وذا الحاجة .

وأخرج المزني، عن الشافعي، عن محمد بن إسماعيل، عن ابن أبي ذئب، عن الحارث بن أبي عبد الرحمن، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه أنه قال: إن كان رسول الله ﷺ ليأمرنا بالتخفيف، وإن كان ليؤمنا بالصفاءات .

وأخبرنا الشافعي رحمته أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن

(١) شريك بن عبد الله بن أبي نمر القرشى، وقيل اللبى، أبو عبد الله المدنى، صدوق يخطيء، مات سنة ١٤٤هـ . التهذيب ٣٠٨/٤ .

(٢) البخارى فى الأذان (٧٠٢) ومسلم فى الصلاة (١٨٢/٤٦٦) .

عبد الله أن معاذاً أم قومه في العتمة فافتتح سورة البقرة، فتنحى رجل من خلفه فصلى فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال النبي ﷺ لمعاذ: «أفتان أنت، أفتان أنت اقرأ سورة كذا، وسورة كذا».

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا سفيان، أخبرنا أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ وقال في حديثه، اقرأ قال سفيان: فذكرت ذلك لعمرو فقال نحو هذا.

هذا حديث صحيح متفق عليه، أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي (١).

فأما البخاري فأخرجه عن محمد بن بشار، عن غندر بن شعبة بن دينار، عن جابر أن معاذ بن جبل كان يصلي مع النبي ﷺ ثم يرجع فيؤم قومه، فصلى العشاء فقرأ بالبقرة فانصرف الرجل فكان معاذاً نال منه مرة فبلغ النبي ﷺ فقال: «أفتان أنت» ثلاث مرات، وأمر بسورتين من أوسط المفصل قال عمر: لا أحفظهما. وفي أخرى عن آدم، عن شعبة، عن محارب بن دثار عن جابر قال: أقبل رجل بناضحين وقد جنح الليل فوافق معاذاً يصلي فترك ناضحيه وأقبل إلي معاذ، فقرأ بسورة البقرة أو النساء فانطلق الرجل وبلغه أن معاذاً نال منه، فأتى النبي ﷺ فشكى إليه معاذاً فقال النبي ﷺ: «يا معاذ أفتان أنت أفتان أنت» ثلاث مرات «فلولا صليت بسبح اسم ربك الأعلى، والشمس وضحاها، والليل إذا يغشى؛ فإنه يصلي وراءك الكبير والضعيف وذو الحاجة».

وأما مسلم: فأخرجه عن محمد بن عباد، عن سفيان وذكر نحو رواية البخاري الثانية، وفي أخرى: عن قتيبة وابن رمح عن الليث، عن أبي الزبير عن جابر وذكر الحديث وفيه: فقال النبي ﷺ: «أتريد أن تكون فتاناً يا معاذ، / إذا أمت الناس فاقرأ / ١٠ ب بالشمس وضحاها، وسبح اسم ربك الأعلى، وقرأ باسم ربك، والليل إذا يغشى».

وأما أبو داود: فأخرجه عن أحمد بن حنبل عن سفيان وذكر نحوه.

وأما النسائي: فأخرجه عن واصل بن عبد الأعلى، عن ابن فضيل، عن الأعمش، عن محارب بن دثار، وأبي صالح عن جابر قال: جاء رجل من الأنصار وقد أقيمت الصلاة فدخل المسجد فصلى خلف معاذ وذكر الحديث، وفيه أن معاذاً أعلم النبي ﷺ بحاله وفي أخرى: عن محمد بن قدامة، عن جرير، عن الأعمش، عن محارب، وعن قتيبة عن الليث عن أبي الزبير معاً عن جابر.

(١) البخاري في الأذان (٧٠١، ٧٠٥) ومسلم في الصلاة (١٧٨/٤٦٥، ١٧٩) وأبو داود في الصلاة (٧٩٠) والنسائي ٩٧/٢، ٩٨.

التنحى : الانفراد إلى ناحية من المكان .

والفتنة : الاختلاف والفتان : الذى يوقع الفتنة بين الناس ، والفتان : أبلغ منه وهو الذى يكتر من ذلك تقول : فتنت وأفتنت ، وأنكر الأصمعى أفتنت والهمزة فى قوله : «أفتان أنت» همزة استفهام تتضمن توبيخاً وإنكاراً وبدأ بها مبالغة فى الإنكار عليه ، وفى إدخال همزة الاستفهام على فتان ، وتقديمه وهو الخبر على المبتدأ الذى هو «أنت» دليل على أن غرضه فى هذا المقام ذكر ما نفر الرجل عن إتمام صلاته وراء معاذ ، وهو طول القراءة ، وأن ذلك سبب لإيقاع الفتنة فى الناس حتى ترك هذا صلاة الجماعة وعدل عنها إلى صلاة الفرادى ، وحتى قال فيه باقى المصلين إنه منافق ، وحتى أحوجه ذلك إلى الشكوى والتألم ، فبدأ بما هو أولى بالتقديم وإن كان محله التأخير .

هذا سبب تقديم الخبر على المبتدأ وأما تخصيص الهمزة بالخبر دون المبتدأ ، فلأنه أراد أن يستفهم ويوبخ وينكر هذا الفعل الصادر عنه ، فكان إدخال الحرف الدال على غرضه ومقصده على ما يريده أولى من إدخاله على من صدر هذا الفعل عنه ، وقد جاء فى رواية البخارى : «فتان ثلاث مرات» بغير ألف وهو مرفوع ، لأنه خبر مبتدأ محذوف تقديره : هو فتان أو أنت فتان أو هذا فتان ونحو ذلك .

١١/أ وقوله : فذكر ذلك للنبي ﷺ ، يجوز أن يكون ذكر فعلاً / لم يسم فاعله ، وفعلاً مسمى الفاعل وفاعله مضمرة فيه ، وعلى كلا الحالين يجوز أن يكون الذاكر معاذاً أو الرجل المنفرد عن الجماعة ، وقد جاء ذلك مصرحاً به فى باقى روايات الحديث ، فتارة أضيف إعلام النبي ﷺ إلى معاذ^(١) .

وقوله فى الرواية الثانية : «فذكرت ذلك لعمرو فقال نحو» هذا يريد بهذا القول ما جاء مصرحاً به فى رواية البخارى ومسلم وغيرهما : من تعداد السور التى سماها فى الحديث .

وتقول : نلت من فلان إذا سمعته وفتحت ذكره . وأصله من نال فلان خيراً وشرأ ينال نيلاً إذا أصاب ، «والتناول» : أخذ أغراض الناس من تناولت الشيء إذا أخذته ، «والناصح» البعير يسقى عليه والأنثى ناضحة والجمع نواضح .

وجنح الليل : يجنح إذا أقبل وجنح الليل أول إظلامه .

وقوله «فلولا صليت» أى «فهلا» وقد تقدم بيان ذلك مستقصى .

(١) التعبير ناقص وإن كان معلوماً وتمامه : وأخرى أضيف إلى الرجل .

والنفاق : ضد الإخلاص، وهو أن يظهر شيئاً ويخفي خلافه، وهذه التسمية إسلامية لم تكن معروفة عند العرب وإن كان أصلها معروفاً لأنه مأخوذ من «النفاق» وهو أحد حجرة البربوع، فإنه يعد له جحراً آخر يسمى القاصعاء فإذا طلب من جحر هرب إلى آخر، وتقول : نفاق الرجل ينافق منافقة ونفاقاً فهو منافق.

وقوله في رواية مسلم : «أتريد أن تكون فتاناً يا معاذ» أطف خطاباً من قوله «أفتان أنت» وأرفق وإن كانت أرسخ في باب الفتنة وأثبت، أما وجه لطفها ورفقها : فإنه قال في الأولى : أفتان أنت؟ فأثبت وصف الفتنة مصرحاً به ومقررراً أن هذا الفعل الذي فعلته حتى نفر هذا المصلى فعل الفتانين الذين أنت منهم، وأما قوله «أتريد أن تكون فتاناً» فإنه لم يواجهه بإثبات صفة الفتنة وتقريرها له بل قال له أتريد أن تكون فتاناً فإن هذا الفعل لا يصدر إلا عن الفتانين قال : كنت تريد ذلك فعرفني، والفرق الظاهر بينهما أن همزة الاستفهام دخلت في الأولى على الفتنة نفسها وفي هذا دخلت على إرادة الفتنة فكانت أطف.

وأما بيان أن قوله «أتريد أن تكون فتاناً» أثبت في باب الافتتان وأرسخ : أن الإنسان / قد يفعل الفعل ولا يريد له أسباب تدعوه إليه من إكراه أو سهو أو لجهل به أو ظن / جوازه وغير ذلك من الأسباب التي تبعث على إيجاد الفعل والقول من غير إثارة له، وكثير من هذه الحالات لا يؤاخذ العبد بها ولا يتوجه إليه النكير، فأما مع كون الفعل والقول الصادرين عن الفاعل والقائل مرادين له فلا عذر له فيه وهو مؤاخذ به، وكذلك هاهنا فإن قوله : «أفتان أنت» يجوز أن يكون فتاناً وهو لا يريد الفتنة أو يجهلها أو يسهو عنها أو يظن أنها جائزة، فأما مع إرادته لها فلا، ولأننا قد قلنا : أن همزة الاستفهام دخلت في الأول على الفتنة فكان الشك فيها، وفي الثانية دخلت على الإرادة فكانت الفتنة معها مسلمة ثابتة، وإنما الشك وقع في إرادتها فكان هذا القول أدل على وجود الفتنة وأثبت.

في هذا الحديث من الفقه : الصلاة الواحدة في جماعتين، وصلاة المفترض خلف من صلى فرضه وخلف المتنفل، وأن على الإمام تخفيف الصلاة وأن المصلى في جماعة إذا أراد أن ينفرد عن الجماعة ويتم لنفسه جازله ذلك.

وفيه بيان : ما يقرأ في الصلاة من السور، وقدر ما يقرأ. ولكل واحد من هذه الأحكام موضع يذكر فيه.

والذي يخص هذا الموضع منها هو تخفيف الصلاة وقد ذكرنا الحكم فيه ولهذا المعنى أخرج الشافعي في هذا الموضع مختصراً في معنى التخفيف.

الفرع الرابع : فى موقف الإمام

أخبرنا الشافعى، أخبرنا سفيان، عن أبى حازم قال: سألو سهل بن سعد من أى شىء منبر رسول الله ﷺ قال: ما بقى من الناس أحدٌ أعلم به منى، من أثل الغاب عمله له فلان مولى فلان، ولقد رأيت رسول الله ﷺ حين صعد عليه استقبال القبلة فكبر ثم قرأ، ثم ركع ثم نزل الفهقرى ثم سجد ثم صعد فقرأ ثم ركع ثم نزل الفهقرى، ثم سجد، وفى نسخة فسجد فى الموضوعين.

هذا حديث صحيح متفق عليه. أخرجه البخارى ومسلم / وأبو داود والنسائى (١).

فأما البخارى: فأخرجه عن على بن عبد الله، عن سفيان، وفيه فاستقبل القبلة وكبر وقام الناس خلفه فقرأ وركع وركع الناس خلفه، قال البخارى: قال على بن عبد الله سألتى أحمد بن حنبل عن هذا الحديث.

وأما مسلم: فأخرجه عن يحيى بن يحيى، وقتيبة، عن عبد العزيز بن أبى حازم، عن أبيه أن نفراً جاؤوا إلى سهل بن سعد قد تماروا فى المنبر من أى عود هو؟ فقال: أما والله إنى لأعرف من أى عود ومن عمله ورأيت رسول الله ﷺ أول يوم جلس عليه قال: فقلت يا أبا عباس فحدثنا قال: أرسل رسول الله ﷺ إلى امرأة قال أبو حازم إنه ليسميتها انظرى غلامك النجار فيعمل لى أعواد أكلم الناس عليها فعمل هذه الدرجات الثلاث، ثم أمر بها رسول الله ﷺ فوضعت هذا الموضوع، فهى من طرفاء الغابة ولقد رأيت رسول الله ﷺ قام عليه فكبر وكبر الناس ورآه وهو على المنبر وذكر الحديث وقال فى آخره: ثم أقبل على الناس وقال لى: أيها الناس إنما صنعت هذا لتأتموا بى ولتعلموا صلاتى. وله فى أخرى، عن قتيبة، عن يعقوب بن عبد الرحمن القارى، عن أبى حازم، وعن أبى بكر بن أبى شيبة، وزهير، وابن أبى عمر عن سفيان.

وأما أبو داود والنسائى: فأخرجاه عن قتيبة عن يعقوب بن عبد الرحمن، عن أبى حازم.

منبر: معروف وهو مفعول من النبر رفع الشىء، تقول نبرته أنبره نبراً إذا رفعته.

والأثل: شجر معروف، وهو نوع من الطرفاء، إلا أنه عظيم، الواحدة أثلة

(١) البخارى فى الصلاة (٣٧٧) ومسلم فى المساجد (٤٤/٥٤٤، ٤٥) وأبو داود فى الصلاة (١٠٨٠)

والطرفاء: شجر معروف الواحدة طرفة. وقال سيبويه: الطرفاء أحد وجميع الغابة الأجمة.

والقهقري: الرجوع إلى ورائك مشياً إلى جهة ظهرك من أن تحول وجهك عن جهته، وهو في موضع نصب على المصدر من غير لفظ الفعل، لأنك إذا قلت: رجع القهقري، كأنك قلت رجع الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم، لأن القهقري ضرب من الرجوع.

وقوله: «استقبل القبلة فكبر» عطف التكبير بالفاء وعطف القراءة والركوع ١٢/ب والسجود/ والنزول بضم، لأن التكبير يتعقب النية وليس كذلك القراءة مع التكبير ولا الركوع مع القراءة، ولا النزول مع الركوع ولا السجود مع النزول، لأن بين كل اثنين منها زماناً فيه طول.

وقوله في رواية مسلم: الثلاث درجات على خلاف المعروف في النحو؛ لأن فيه مذهبين: أحدهما: وهو مذهب البصري: تعريف المضاف إليه وهو الدرجات.

والثاني: وهو مذهب الكوفيين: تعريف المضاف والمضاف إليه تقول ثلاث الدرجات، والثلاث الدرجات، وأما تعريف المضاف وتكثير المضاف إليه كما في هذه الرواية فلا أعرفه ولعله غلط من النساخ.

والذي ذهب إليه الشافعي في ارتفاع موضع الإمام قال: واجب للإمام الذي يعلم من خلفه أن يصلى على الشيء المرتفع ليراه من ورائه فيقتدى به. وقال أبو حنيفة ومالك: يكره ذلك: وحكى الطحاوي: أنه يكره ذلك إذا كان ارتفاعه يجاوز القامة. وقال أبو بكر الرازي: لا يُعرف ذلك.

فأما إذا لم يحتج إلى التعليم فيكره له أن يصلى على شيء عال قال: لأن ذلك ضرب من الكبر والترأس والنبى ﷺ كان معصوماً من هذا، والأشبه أنه إنما فعل ذلك ليعلمهم الصلاة، وقد جاء مصرحاً به في رواية مسلم وإنما نزل القهقري: لثلاث يولي إلى القبلة ظهره فتبطل صلاته، فإن استقبل القبلة واجب في الصلاة.

وفي هذا الحديث من الفقه: جواز الفعل القليل في الصلاة وقد تقدم بيان ذلك فيما مضى، ولا شبهة أن منبر النبى ﷺ، كان ثلاث درجات، ونزوله منه لا يبلغ في الكثرة ما يقطع الصلاة وكذلك صعوده لم يكن متصلاً بنزوله، وإنما تخال بينهما السجود وهو إن كان عملاً فهو لمصلحة الصلاة فلم يكن له تأثير.

وأخبرنا الشافعي رحمه الله أخبرنا ابن عيينة، أخبرنا الأعمش، عن إبراهيم، عن همام

قال: صلى بنا حذيفة على مكان مرتفع فجاء فسجد عليه، فجبذه أبو مسعود فتابعه حذيفة، فلما قضى الصلاة قال أبو مسعود: أليس قد نهى عن هذا، فقال له حذيفة ألم ترنى / تابعتك. ١/١٣

هذا الحديث أخرجه أبو داود^(١) عن أبى مسعود أحمد بن الفرات الرازى، وأحمد بن سنان، عن يعلى، عن الأعمش بالإسناد: أن حذيفة أم الناس بالمدائن على دكان فأخذ أبو مسعود بقميصه فجبذه، فلما فرغ من صلاته قال: ألم تعلم أنهم كانوا يnehون عن ذلك قال بلى قد ذكرت حين جبذتنى.

الدكان: واحدة الدكاكين، وهى الحوانيت فارسى معرب، قاله الجوهرى.

وقال الأزهرى: والدكان فعلان من الدك، وقيل وإن كان فعلان فنون زائدة، وإن كان فعلا فهى أصلية، والجوهرى أورده فى دكن. وقد ترد هذه اللفظة فى الحديث ويراد بها موضع مبنى مرتفع على وجه الأرض تتخذ للجلوس وتسميه الناس الدكة. والجبذ: لغة فى الجذب، وقيل هو مقلوب منه.

وقوله: فتابعه: أى انقاد له ومضى معه. وقوله فى جواب الاستفهام باستفهام مثله، فيه بلاغة مقرونة بفصاحة اللغة العربية واتساعها، وذلك أن قوله: أليس قد نهى عن ذلك؟ استفهام يتضمن إنكاراً وتوبيخاً، وإنما جوابه أن يقول بلى أو لا، ولكنه عدل عن ذلك إلى استفهام مثله ليقابل السؤال الجواب فيكون مقرراً لسؤاله مثبتاً لانكاره وتوبيخه، ويكون قد أتى بجواب حصل الفائدة وتضمن الغرض المطلوب من الاستفهام والإنكار، وهو الانقياد له والرجوع إلى ما نبهه عليه وترك ما كان تعمده مما أوجب الاستفهام والإنكار فى الجواب مقابلة إنكار بإنكار؛ لأنه لما جبذه فانقاد معه وتابعه ما كان لسؤاله وإنكاره وجه حيث تابعه على غرضه، فلما جمع له فى الإنكار بين الفعل والقول بالجذب والتوبيخ قابله باستفهام يتضمن إنكاراً وتوبيخاً، كأنه قال: أى حاجة بك أن تنكر على بلسانك بعدما أنقذت لك، فإن انقيادى لك ومتابعتى يدلانى على اعترافى بالنهى.

وقد جاء فى رواية أبى داود: بالجواب الحقيقى صريحاً فقال: بلى، ثم أردفه بما قام بعذره عنده وأنه كان ناسياً / للنهى فقال: قد ذكرت حين جبذتنى وفى رواية الشافعى: أليس قد نهى بفعل ما لم يسم فاعله، وما كان من هذا القبيل وإنما يضاف الحكم فيه إلى من له النهى وهو الشارع والصحابة الذين يعمل بأقوالهم، وهم أهل الحل والعقد

ب/١٣

(١) أبو داود فى الصلاة (٥٩٧).

إلا أنه فى هذا المقام خصيص بالشارع ؛ لأن النهى إذا أطلق كان الأولى إضافته إليه .
وأما رواية أبى داود : ينهون فلا يتهياً إضافتها إلى الشارع خاصة لأنها جاءت
بلفظ الجمع ، وما كان من هذا النوع ففيه خلاف بين العلماء هل هو حجة أم لا ؟ وقد
تقدم بيان ذلك مستقصى فيما مضى من الكتاب .

الفصل الرابع فى المأموم

وفيه ثمانية فروع :

الفرع الأول : فى موقف المأموم

أخبرنا الشافى رحمته الله أخبرنا مالك، عن مخرمة بن سليمان، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس: أنه أخبره أنه بات عند ميمونة زوج النبى صلى الله عليه وسلم أم المؤمنين، وهى خالته قال: فاضطجعت فى عرض الوسادة، واضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهله فى طولها فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى [إذا]^(١) انتصف الليل أو قبله بقليل استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس يمسخ وجهه بيديه، ثم قرأ العشر آيات الخواتم من سورة آل عمران، ثم قام إلى شن معلقة فتوضأ فأحسن وضوءه، ثم قام فصلى، فقال ابن عباس : فقامت فصنعت ما صنع، ثم ذهبت فقامت إلى جنبه فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده اليمنى على رأسى فأخذ بأذنى ففتلها، فصلى ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين، ثم أوتر، ثم اضطجع حتى جاء المؤذن فقام فصلى ركعتين خفيفتين ثم خرج فصلى الصبح.

هذا حديث صحيح متفق عليه. أخرجه الجماعة إلا الترمذى^(٢) وقد تنوعت طرق هذا الحديث وكثرت بروايات طويلة وقصيرة فقد أشرنا إلى بعضها فأما مالك فأخرجه بالإسناد / وفيه فجلس فمسح النوم عن وجهه بيده وقال «شنّ معلق» ، وقال: «ثم ركعتين مرة أخرى ثم أوتر».

أ/١٤

وأما البخارى : فأخرجه عن القعنبي، عن مالك نحو لفظه ، وفى أخرى : عن أحمد، عن ابن وهب، عن عمرو، وعن عبد ربه بن سعيد، عن مخرمة وفيه : «فصلى ثلاث عشرة ركعة». وفيه: فقامت عن يساره، فأخذنى فجعلنى عن يمينه ثم نام حتى نفخ، وكان إذا نام نفخ، ثم أتاه المؤذن فخرج فصلى ولم يتوضأ.

وأما مسلم : فأخرجه عن يحيى بن يحيى ، عن مالك بلفظه، وفى أخرى : عن محمد بن سلمة المرادى، عن ابن وهب، عن عياض بن عبد الله القصرى عن مخرمة.

(١) ما بين المعقوفين من المسند.

(٢) مالك فى الموطأ ص ١٢١ ، ١٢٢ ، والبخارى فى الوتر (٩٩٢) وفى كتاب العمل فى الصلاة

(١١٩٨)، ومسلم فى صلاة المسافرين (٧٦٣/١٨٢ ، ١٨٣) وأبو داود فى الصلاة (١٣٦٤ ، ١٣٦٧)

والنسائى ٣/٢١٠ ، ٢١١ .

وأما أبو داود : فأخرجه عن عبد الملك بن شعيب بن الليث عن أبيه عن جده عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن مخرمة . وفي أخرى عن القعنبى عن مالك عن مخرمة .

وأما النسائي : فأخرجه عن محمد بن سلمة، عن ابن القاسم، عن مالك بلفظه .

وقد أخرج الترمذى منه طرفاً : عن قتيبة عن داود بن عبد الرحمن العطار، عن عمرو بن دينار، عن كريب، عن ابن عباس قال : صليت مع النبى ، ذات ليلة فقمتم عن يساره فأخذ رسول الله ﷺ برأسى من ورائى فجعلنى عن يمينه (١) .

وقد روى المزنى عن الشافعى، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن كريب، عن ابن عباس قال صليت مع النبى ﷺ ذات ليلة ، فقمتم عن يساره فأخذ رسول الله ﷺ برأسى من ورائه .

أنه بات عند النبى ﷺ ليلة حالته ميمونة فقام النبى ﷺ فتوضأ من شنة معلقة فوصف وضوءه وجعل يقلده بيده، ثم قام ابن عباس فصنع مثل ما صنع رسول الله ﷺ قال : ثم جئت فقمتم عن شماله فأخذنى فجعلنى عن يمينه فصلى، ثم اضطجع فنام حتى نفخ ثم أتى بلال / فإذا به بالصبح فصلى ولم يتوضأ . قال سفيان لأنه بلغنا أن النبى ﷺ كان ينام عيناه ولا ينام قلبه .

١٤/ب

بات فلان يبيت وبيات : إذا جنَّ عليه الليل، وسواء كان يقظان أو نائماً تقول : بات يفعل كذا إذا فعله ليلاً كما تقول : ظل يفعل كذا إذا فعله نهاراً . والاضطجاع : افتعال من الضجعة ، تقول : ضجع الرجل يضجع ضجعاً وضجوعاً فهو ضاجع إذا وضع جنبه إلى الأرض وسواء كان يقظان أو نائماً، وفي افتعل من هذا اللفظ للعرب مذهبان : أحدهما : تقلب التاء طاءً لمكان الضاد فتقول اضطجع . والثانى : تُدغم التاء فى الضاد لقرب ما بينهما فتقول : اضجع ولا تقول اطجع لأن الضاد لا تدغم فى الطاء .

والوسادة : المخدة، ويريد بأهل الرسول ﷺ زوجته ميمونة .

وانتصف افتعل من النصف والتعريف فى العشر آيات على خلاف ما ذهب إليه نحاة البصرة، وقد ذكرناه فى حديث المنبر .

والشن والشنة : القرية الخلق والجمع شنان وقد جاء فى رواية الشافعى : شن معلقه نظراً إلى القرية وحملها على المعنى .

(١) الترمذى فى الصلاة (٢٣٢) ، وقال : حسن صحيح .

ومعنى أخذه ﷺ بأذن ابن عباس وقتله لها : أنه يوقظه بذلك ويداعبه استحساناً لفعله وقيامه وموافقة النبي ﷺ على صلاته ليلاً، فذلك على خلاف ما تقتضيه سن مثله، وقد جاء هذا مصرحاً به فى رواية أبى داود ، قال: ثم وضع يده على رأسى يمس أذنى كأنه يوقظنى وقد جاء فى رواية الشافعى : فجلس يمسح وجهه ، وعند الباين فجلس فمسح، ورواية الشافعى أحسن وأبلغ فى البيان لأنه جاء بها بلفظ المضارع الذى يدل على حكاية الحال الحاضر وتصويرها للسامع حتى كأنه يشاهدها؛ ولأن / قوله: أ/١٥
فجلس يمسح كأن المسح غير متأخر عن الجلوس إنما جلس ماسحاً، فهيتته كانت لما جلس من نومه ماسحاً وجهه وليس كذلك فجلس فمسح وإن كانت الفاء تفيد تعقيماً، إلا أن التعقيب إنما يكون بعد الفراغ مما يتعقبه والأول ممتزج مع ما بعده غير متقدم عليه إلا تقدماً بالرتبة لا بالزمان وفصله بين كل ركعتين «بثم». دليل على أنه لم يعقب كل ركعتين بما قبلهما وأنه فصل بينهما بزمان متراخ، وقد ورد أنه يستحب أن يفصل بين صلاة الليل بتسبيح وتحميد وتقديس وتكبير وتهليل ونحو ذلك من الأذكار، وأن لا يتابع بعضها ببعض.

وقوله: «ثم نام حتى نفخ» يشبه أن يكون نام جالساً متمكناً من الأرض، لأن النفخ لا يكون غالباً إلا عن نوم صحيح حقيقى، والنوم على هذه الحالة لا ينقض الوضوء، ويجوز أن يكون النوم خاصة لرسول الله ﷺ لا ينقض وضوءه ؛ لأن له خصائص ليست لأحد من أمته ويدل على أن هذا هو الصحيح أنه قد جاء فى بعض روايات هذا الحديث عن ابن عباس وعائشة وغيرهما: أنه لما فرغ من صلاة الليل اضطجع على شقه الأيمن.

وكذلك جاء عن عائشة قالت: قلت يا رسول الله تنام قبل أن توتر؟ فقال: «يا عائشة إن عيني تنامان ولا ينام قلبى» (١).

وهذا يدل على أنه لم يكن نائماً على هيئة القاعد وإنما كان ذلك خصيصة له ﷺ.

والذى ذهب إليه الشافعى: أن المأموم لا يخلو أن يكون رجلاً أو امرأة، وكل منهما لا يخلو أن يكون واحداً أو أكثر منه، فإن كان رجلاً واحداً قام إلى جنب الإمام عن يمينه، وإن كانوا اثنين فصاعداً قاموا خلفه، وإن كان المأموم امرأة واحدة قامت خلفه، وإن كان رجلاً وامرأة قام الرجل عن يمينه والمرأة خلفه، وإن كانوا رجلاً ونساء قام الرجال خلف الإمام والنساء خلف الرجال، وإلى قيام الواحد / ذهب أكثر العلماء

ب/١٥

من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، منهم عمر، وابن عمر، وجابر وزيد، وعروة بن الزبير، ومالك وسفيان، والأوزاعي، وأبو حنيفة، وأصحابه، وإسحاق.

وقال ابن المسيب : يقوم الواحد عن يسار الإمام، وقال النخعي: يقوم خلفه.

فأما إذا كان المأموم اثنين فذهب إلى تأخرهما عن الإمام عمر وعلى وابن عمر وجابر بن زيد، والحسن البصرى، وعطاء بن أبي رباح، ومالك، وأبو حنيفة وأصحابه، وقال: ابن مسعود: يقوم أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره، وبه قال النخعي.

وبما قال الشافعى فى الرجل والمرأة قال عطاء، وعروة، والنخعي، وقتادة، ومالك، والثورى.

وقد أخرج الشافعى فيما بلغه عن أحمد بن عبيد، عن محمد بن إسحق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه أن عبد الله صلى به وبعلمة فأقام أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره. وقال: هكذا يفعل رسول الله ﷺ. قال الشافعى: وليسوا يقولون بهذا، ذكره فيما خالفوا فيه ابن مسعود.

وقال الشافعى: عن مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبيه قال: دخلت على عمر بالهاجرة فوجدته يسبح فقمتم وراءه فقربنى حتى جعلنى حذاءه على يمينه فلما جاء يرفأ تأخرت فصفنا وراءه(١).

وأخبرنا الشافعى رحمته أخبرنا مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك: أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته له فأكل منه ثم قال: « قوموا لأصلى لكم » قال أنس: فقمتم إلى حصرير لنا قد اسود من طول ما لبس فنضحته بماء، فقام عليه رسول الله ﷺ، وصففت أنا واليتيم خلفه والعجوز من ورائنا.

وأخبرنا الشافعى عن مالك بالإسناد قال: «صليت أنا ویتیم لنا خلف النبى ﷺ فى بيتنا، وأم سليم خلفنا» .

وقد عاد الشافعى أخرج هاتين الروايتين فى كتاب (اختلاف الحديث)، إلا أنه

أخرج الأولى عن مالك وزاد فى آخرها وصلى / لنا ركعتين ثم انصرف، وأخرج ١٦/أ الرواية الثانية، عن سفيان بن عيينة. قال أبو بكر البيهقى، [فى] (٢) تعقب هذه الرواية الآخرة: هذا الحديث بهذا اللفظ، إنما رواه الشافعى فى رواية المزنى وحرمله عن سفيان، قال: هذا صحيح وقد رواه الربيع فى موضع آخر على الصحة.

(١) مالك فى الموطأ ص ١٥٤.

(٢) ما بين المعقوفتين ردناه ليستقيم المعنى.

والحديث صحيح ،متفق عليه أخرجه الجماعة^(١)

فأما مالك : فأخرجه فى باب سبحة الضحى بالإسناد واللفظ إلا أنه قال وراءه بدل خلفه ، وزاد فى آخره فصلى لنا ركعتين ثم انصرف ، وهذه الزيادة قد جاءت فى كتاب البيهقى من روايته عن الربيع .

وأما البخارى : فأخرجه عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك بلفظه .

وأما مسلم : فأخرجه عن يحيى بن يحيى عن مالك .

وأما أبو داود : فأخرجه عن القعنبنى ، عن مالك بلفظه .

وأما الترمذى : فأخرجه عن إسحق الأنصارى ، عن معن ، عن مالك .

وأما النسائى : فأخرجه عن قتيبة عن مالك .

«واللام» بمعنى إلى ، لأن الدعاء إنما يتعدى بإلى ويجوز أن يكون لام أجل أى دعتة إليها لأجل طعام صنعته . والفاء فى قوله : فلأصلى فاء التعقيب واللام التى فيها لام التعليل ، وهى لام كى كما تقول : أكرم زيد لأكرمك فجعلت إكرامك له متعلقاً بإكرامه زيداً ، ثم أدخل عليها الفاء ليدل على أن الفعل الذى دخل عليه اللام يتعقب ما قبله ولا يتأخر عنه ، إلا أن الفاء تحتاج إلى معطوف عليه وليس فى الكلام قبلها مذکور يعطف عليه فيحتاج إلى تقدير محذوف ، كأنه قال : قوموا لأقوم فلأصلى لكم .

والصف : مصدر صف يصف صفا وهو اسم لواحد الصفوف ، وقد روى : فصففت أنا واليتيم ، فصففت لما لم يسم فاعله وهو أحسن لأن الفعل متعد وإذا فتحته استدعى مفعولاً وليس فى اللفظ مفعول ، وإذا ضمته كان المفعول مستتراً فيه ، وفى رواية فيه ، وفى رواية الشافى خلفه ، وفى روايات الباقرين وراءه ، وهما بمعنى واحد إلا أن خلفاً أكد وأثبت فى بابها من وراءه ، لأن وراءه قد يقع على قدام كقوله تعالى : ﴿وَكَانَ وَّرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف : ٧٩] أى قدامهم ، ومن فى ب/١٦ قوله : من ورائنا لأبتداء الغاية أى مكان قيامها مبتدئاً من ورائنا/ ، أو هى بمعنى فى ، أى كانت قائمة فى الجهة التى هى الورا ، ويجوز أن يكون الورا زائدة ، واليتيم الذى جاء ذكره فى الحديث قيل اسمه ضميره أخو أنس والعجوز : أم أنس .

وفى هذا الحديث من الفقه : جواز صلاة النافلة فى الجماعة ، وجواز المنفرد خلف

(١) مالك فى الموطأ ص ١٥٣ والبخارى فى الصلاة (٣٨٠) ، ومسلم فى المساجد (٦٥٨/٢٦٦) ، وأبو داود فى الصلاة (٦١٢) والترمذى فى الصلاة (٢٣٤) ، والنسائى ٨٥/٢ .

الصف لأن المرأة قامت وحدها من ورائهما، وفيه دليل على أن إمامة المرأة لا تصح؛ لأنها لما تأخرت عن مسامحة الرجال كان منعها من التقديم عليهم أولى، وفيه دليل على ترتيب المأمومين، وفيه جواز الصلاة على الحائل بين الوجه والأرض وفيه جواز الدعاء إلى الطعام والإجابة إليه.

قال الشافعي: وأنس على أن امرأة صلت منفردة مع رسول الله ﷺ، فإذا أجزأت المرأة صلى بها مع الإبهام منفردة أجزأت الرجل قال: وسمعت من يروى بإسناد حسن أن أبا بكر ذكر للنبي ﷺ أنه ركع وراء الصف فقال له النبي ﷺ « زادك الله حرصاً ولا تعد^(١) ». قال الشافعي: فلما لم يأمره بإعادة وقد ركع وحده دل على أنه يجزئ، عنه، وقوله «ولا تعد» يشبه أن تركع حتى تصل إلى موقفك لما في ذلك من التعب، كما ليس عليك أن تسعى إذا سمعت الإقامة، كأنه أحب له الدخول في الصف ولم ير عليه العجلة في الركوع حتى يلحق بالصف.

وأخبرنا الشافعي - رضى الله عنه - ، أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: حدثني عبد المجيد بن سهيل، عن عبد الرحمن بن عوف، عن صالح بن إبراهيم قال: رأيت أنس بن مالك صلى الجمعة في بيوت حميد بن عبد الرحمن بن عوف فصلى بصلاة الإمام [في المسجد، وبين بيوت حميد والمسجد الطريق]^(٢) للباء للتنسيب أو المباشرة، أى كانت صلاته مسببة عن صلاة الإمام أو ملتبسة بها، ويجوز أن يكون بمعنى الآلة كأن صلاته صليت بصلاة الإمام، والقول الواضح فيها معنى الباء الأصلي الذى هو الإلصاق، كأنه ألصق صلاته بصلاة الإمام وقرنها بها، وفي قوله فى المسجد متعلق بقوله بصلاة. / الإمام لا بقوله فصلى، لأن معمول صلى إنما هو قوله: فى بيوت حميد بن عبد الرحمن، ولو كان متعلقاً بصلى لكانت صلاة المأموم فى المسجد وليس الأمر كذلك.

والذى أراداه الشافعي من هذا الحديث: أن موقف المأموم من الإمام والحكم فى ذلك مختلف باختلاف الأمكنة، وفيه تفصيل يطول ذكره وكتب الفقه أولى به، ولكن بذكرها هنا حكم الطريق إذا فصل بين الإمام والمأموم.

والذى ذهب إليه الشافعي: أنه إذا كان بين الإمام والمأموم وبين آخر الصف طريق أو نهر ولم يكن بينهما بعد كثير صحت صلاة المأموم، وبه قال مالك، وقال أبو حنيفة

(١) البخارى فى الأذان (٧٨٣) وأبو داود فى الصلاة (٦٨٣).

(٢) ما بين المعوقتين سقط من المخطوطة، وقد أثبتناه من المسند.

وأحمد: لا تصح.

وقال الشافعي: إذا صلى في مكان خارج عن المسجد فإن لم يحل بينهما حائل كحائط فاصل ولم يكن بينهما بعد كثير صحت الصلاة، وقد قدر الشافعي رضي الله عنه بعد المسافة ثلاثمائة ذراع. وحكى عن عطاء أنه قال: يصلى بصلاة الإمام من علم بصلاته ولم يراع قرباً ولا بعداً قياساً على المسجد، وفيه نظر، للفرق بين المسجد وغيرها.

وقد أخرج الشافعي من رواية الزعفراني عنه، عن إبراهيم بن محمد، عن ليث، عن عطاء، عن عائشة إن نسوة صلين في حجرتها فقالت: لا تصلين بصلاة الإمام فإنكن في حجاب.

قال الشافعي: وهذا مخالف للمقصورة. المقصورة: شيء من المسجد فهو وإن كان حائلاً دون ما وراءها بينه وبين الإمام فإنما هو كحول الاصطوان أو أقل، وكحول صندوق المصاحف وما أشبهه.

أخبرنا الشافعي رضي الله عنه، أخبرنا ابن أبي يحيى، عن صالح مولى التوأمة قال: رأيت أبا هريرة يصلى فوق ظهر المسجد وحده بصلاة الإمام. قال الشافعي: رأيت من المؤذنين من يصلى بصلاة الإمام وهم فوق ظهر المسجد، فسألت عن ذلك مسلم بن خالد فقال: هي تجزى عنهم ولو صلوا في الأرض كان أحب إلي.

والذي ذهب إليه الشافعي: أن المأموم إذا كان في المسجد أى مكان فيه صحت صلاته حتى لو كان في أعلا المنارة والإمام في قعر البئر، فأما في غير المسجد فله حكم بـ/١٧ آخر، وذلك أن حكم / الموقف ارتفاعاً وانخفاضاً في غير المسجد حكم اختلاف البنيان، فلا بد فيه من اتصال محسوس وهو أن يحاذى رأس المستقل ركبة العالى تقديراً. وقال أبو حنيفة: يكره للمأموم أن يرتفع عن موضع الإمام.

وقال الشافعي: لو صلى في علو داره بصلاة الإمام في المسجد فلا يجزيه ذلك لأنها بائنة عن المسجد وليس بينهما قرار يمكن اتصال الصفوف فيه، وقال أحمد: يجوز في المسجد وغير المسجد.

وأخبرنا الشافعي رضي الله عنه، أخبرنا سفيان بن عيينة، عن حسين أظنه عن هلال بن يساف قال: أخذ يدى زياد ابن أبي الجعد فوقف بى على شيخ بالرقعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقال له وابصة بن مسلمة قال: أخبرنى هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلى خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة.

قال الشافعي: وقد سمعت من أهل العلم بالحديث من يذكر أن بعض المحدثين يدخل بين هلال بن يساف ووابصة فيه رجال، ومنهم من يرويه عن هلال عن وابصة

سمعه منه ، وسمعت بعض أهل العلم منهم كأنه موهونه بما وصفت .

والحديث أخرجه أبو داود والترمذى (١).

فأما أبو داود : فأخرجه عن سليمان بن حرب ، وحفص بن عمر ، عن شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن هلال بن يساف ، عن عمرو بن راشد ، عن وابصة وذكره .
وأما الترمذى : فأخرجه عن هناد ، وعن أبي الأحوص ، عن حصين ، عن هلال مثل الشافعى .

وفى الباب عن ابن عباس وعلى بن شيبان .

وحده : منصوب على المصدر عند نحاة البصرة وعلى الظرف عند نحاة الكوفة ، فأما المصدر : فعلى تقدير أو حده برؤيتى إيجاداً : أى لم أر غيره ثم وضعت وحده هذا الموضع ، وقيل المعنى كأنك قلت : رأيت رجلاً منفرداً انفراداً ، ولا يضاف إلى هذه الكلمة إلا فى موضعين : أحدهما مدح وهو قولهم تسبيح وحده ، والآخر ذم وهو قسمان : أحدهما قوله : عيبر (٢) وحده والآخر حمشر (٣) وحده ، كأنك قلت تسبيح أفراد ، فلما وضعت وحده موضع / المصدر المجرور جرته وربما قالوا رجيل وحده .

أ/١٨

والذى ذهب إليه الشافعى : أن المنفرد خلف الصف تصح صلاته ويكره له ذلك ، وبه قال الحسن البصرى ، أبو حنيفة ، ومالك ، والثورى ، والأوزاعى ، وابن المبارك ، وروى عن زيد بن ثابت .

وقال أحمد وإسحاق : تبطل صلاته واختاره ابن المنذر ، واستدل من ذهب إلى صحة الصلاة بحديث أبى بكره أن النبى ﷺ قال له : « زادك الله حرصاً ولا تعد » ولو كانت صلاته غير صحيحة لأمره بإعادتها ولما أقره عليه .

وأما قوله « ولا تعد » ، فإنه من طريق الكرامة ويكون حديث وابصة موفقاً له ، وأنه على وجه الاستحباب .

وهذا الحديث ذكره الشافعى فى كتاب اختلاف الحديث ، وكان يقول فى القديم لو ثبت هذا الحديث لقلت به ، ثم وهنه فى الجديد مما ذكرناه ، وكان إبراهيم النخعى يقول : صلاته تامة وليس له تضعيف الأجر بالجماعة ، فكان النبى ﷺ إن صح الحديث نفى عنه فضل الجماعة وأمره بالإعادة ليحصل له زيادة الأجر ولا يعود إلى ترك السنة .

(١) أبو داود فى الصلاة (٦٨٢) والترمذى فى الصلاة (٢٣٠) .

(٢) كذا بالمخطوطة ولم أدر ما وجهه .

(٣) كذا بالمخطوطة ولم أدر ما وجهه .

الفرع الثاني: في الصفوف

لم يرد في المسند حديث يتضمن ذكر الصفوف وما يتعلق ولكن قد جاء في كتاب (السنن والآثار) للبيهقي عن الشافعي في ذلك أحاديث قد ذكرناها.

أخرج الشافعي من رواية المزني عنه، عن سفيان عن محمد بن عجلان، عن أبيه، أو عن المقبري، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «خير صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها».

هكذا رواه سفيان بن عيينة بالشك، ورواه الثوري وأبو عاصم، عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة من غير شك. ورواه سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (١).

وأخرج المزني عنه، عن عبد الوهاب، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ أقبل على أصحابه بوجهه بعدما أقيمت الصلاة قبل أن يكبر فقال: «أقيموا / صفوفكم وتراصوا إني لأراكم خلف ظهري». قال الشافعي في رواية حرملة هذا ثابت عندنا وبهذا نقول.

ب/١٨

وهو حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم والنسائي (٢).

وقد أخرج الشافعي في كتاب البويطي، عن مالك، عن سمي - مولى أبي بكر - عن أبي صالح، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح أتوهما ولو حبوا» (٣).

وأخرج في القديم عن مالك، عن نافع أن ابن عمر كان يأمر رجلاً بتسوية الصفوف، فإذا جاؤوا فأخبروه أن الصفوف قد استوت كبر. أخرجه الموطأ، وأخرج الشافعي في القديم عن مالك عن عمه عن أبيه قال: جئت عثمان بن عفان وقد أقيمت الصلاة وأنا غلام أسأله أن يفرض لي فكلمته حتى أتاه الذي أمره بتسوية الصفوف أن قد استوت فقال: ادخل في الصف وكبر. أخرجه الموطأ (٤).

(١) مسلم في الصلاة (١٣٢/٤٤٠) والترمذي في الصلاة (٢٢٤) والنسائي ٩٣/٢ ، ٩٤ .

(٢) البخاري في الأذان (٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٥) ، ومسلم في الصلاة (١٢٥/٤٣٤) ، ومسلم في الصلاة (١٢٥/٤٣٤) ، والنسائي ٩٢/٢ .

(٣) البخاري في الأذان (٦٥٢ - ٦٥٤) (٧٢٠ ، ٧٢١) ومسلم في الصلاة (١٢٩/٣٤٧) .

(٤) الموطأ ص ١٥٨ .

وأخرج المزني عن الشافعي، عن سفيان بن عيينة عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني ».

هذا حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي^(١).

الفرع الثالث : في اختلاف القيام والقعود

أخبرنا الشافعي رضي الله عنه : أخبرنا يحيى بن حسان، عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أن رسول الله ﷺ أمر أبا بكر أن يصلي بالناس، فوجد النبي ﷺ خفة فقعد إلى جنب أبي بكر فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر وهو قاعد، وأم أبو بكر الناس وهو قائم.

وقد عاد الشافعي رضي الله عنه فأخرجه في كتاب (اختلاف الحديث) بهذا الإسناد، واللفظ، وعاد أخرجه / في كتاب (اختلافه مع مالك)، عن مالك، عن هشام بن ١٩/أ عروة، عن أبيه مرسلًا بمثل لفظ مالك وسيأتي ذكره.

هذا حديث صحيح متفق عليه، أخرجه مالك، والبخاري، ومسلم، والنسائي^(٢).

فأما مالك فأخرجه عن هشام، عن أبيه مرسلًا أن رسول الله ﷺ خرج في مرضه، فأتى المسجد فوجد أبا بكر وهو قائم يصلي بالناس، فاستأخر أبو بكر فأشار إليه رسول الله ﷺ أن كما أنت فجلس رسول الله ﷺ إلى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله ﷺ، وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر.

وأما البخاري : فأخرجه عن زكريا، عن يحيى، عن ابن نمير، عن هشام بالإسناد وذكر نحوه. وفي أخرى عن أحمد بن يونس، عن زائده، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عائشة وذكر أتم منه.

وأما مسلم : فأخرجه بإسناد البخاري للرواية الثانية، وفي أخرى : عن أبي بكر بن أبي شيبه وأبي كريب عن أبي نمير عن هشام، وذكر نحوه، ولهذا الحديث عنهما روايات كثيرة وفي بعضها أنه رضي الله عنه جلس عن يسار أبي بكر.

وأما النسائي : فأخرجه عن محمود بن غيلان، عن أبي داود، عن شعبة، عن

(١) البخاري في الأذان (٦٣٧)، ومسلم في المساجد (١٥٦/٦٠٤) وأبو داود في الصلاة (٥٣٩) والنسائي ٣١/٢.

(٢) مالك في الموطأ ص ١٣٦، والبخاري في الأذان (٦٨٣، ٦٨٧) ومسلم في الصلاة (٩٠/٤١٨)، (٩٥)، والنسائي ٩٩/٢، ١٠٢.

موسى بن أبى عائشة، عن عبید الله بن عبد الله، عن عائشة وذكر الحديث وله فى روايات أخرى.

الذى أراد الخفة التى وجدها رسول الله ﷺ هى الخفة من المرض الذى كان به ، كان وجد فى المرض ضعفا أعقبه نشاطاً ، وأما ما جاء فى بعض طرق الحديث أنه جلس عن يسار أبى بكر فلم يخص اليسار بفضيلة ليست لليمين، ولكن لمعنيين: أحدهما: أن حجرة النبى ﷺ وهى فى جهة يسار المصلى فى مسجد المدينة، فلما خرج إلى الصلاة قصد أقرب المواضع إليه مما يلى يمين الحجرة وهو يسار أبى بكر، حيث كان إماماً. والمعنى الثانى: أنه أراد أن يكون هو الإمام ليأتى به أبو بكر والناس فوقف عن يساره، ليصير أبو بكر عن يمين النبى ﷺ حين صار إماماً / وأبو بكر مأموماً ب/١٩ وموقف المأموم إذا كان واحداً أن يقف عن يمين الإمام، وأبو بكر كان فى صف وحده.

وقوله: «وهو قاعد» الضمير عائد إلى رسول الله ﷺ وإن كان قد فصل بينهما بالفعل الذى هو أبو بكر، كما فصل بين قوله «وهو قائم» الذى هو ضمير أبى بكر بالفعل الذى هو الناس.

ومعنى قوله: فأم أبو بكر الناس وهو قائم، أن أبا بكر كان يبلغ الناس عن النبى ﷺ.

والذى ذهب إليه الشافى: أن الإمام إذا مرض وتعذرت عليه الصلاة قائماً فالأولى أن يستخلف من يصلى بهم قائماً؛ لأن الناس اختلفوا فى صلاة القائم خلف القاعد فيخرج من الخلاف؛ ولأن صلاة القائم أفضل إجماعاً، فيستحب أن يكون الإمام كامل الصلاة، فإن لم يستخلف وصلى جالساً يصلى من خلفه قائماً، وبه قال أبو حنيفة، والثورى، وأبو ثور. وإحدى الروایتين عن مالك أنه قال: لا تصح صلاة القائم خلف القاعد، وإليه ذهب محمد بن الحسن، وقال الأوزاعى، وأحمد، وإسحق: يصلون خلفه جلوساً.

وأخبرنا الشافى رحمه الله أخبرنا عبد الوهاب الثقفى، قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: حدثنى ابن أبى مليكة أن عبید بن عمير الليثى حدث: أن رسول الله ﷺ أمر أبا بكر يصلى بالناس الصبح، وإن أبا بكر كبر فوجد النبى ﷺ بعض الخفة، فقام يفرج الصفوف، قال: وكان أبو بكر لا يلتفت إذا صلى، فلما سمع أبو بكر الحسن من ورائه عرف أنه لا يتقدم إلى ذلك المقعد إلا رسول الله ﷺ فخنس وراءه إلى الصف، فرده النبى مكانه، فجلس رسول الله ﷺ إلى جنبه وأبو بكر قائم، حتى إذا فرغ أبو بكر

قال: أى رسول الله أراك أصبحت صالحاً وهذا يوم بنت خاروجة فرجع أبو بكر إلى أهله فمكث رسول الله ﷺ مكانه وجلس إلى جنب الحجر يحذر الفتنة، وقال: « إني والله لا يمسك الناس على شيء، ألا أنى لا أحل إلا ما أحل الله / عز وجل فى كتابه، ولا أحرم إلا ما حرم الله فى كتابه، يا فاطمة بنت رسول الله، يا صفية عمّة رسول الله، اعملا لما عند الله فإنى لا أغنى عنكما من الله شيئاً».

هكذا جاء هذا الحديث فى كتاب الصلاة مرسلأً عن عبيد الله بن عميره وقد عاد الشافعى إخراجة فى كتاب (اختلافه مع مالك) بهذا الإسناد عن عبيد بن عمير قال: أخبرنى الثقة، كأنه يعنى عائشة^(١) وذكر صلاة النبى ﷺ إلى جانب أبى بكر بمثل حديث هشام عن أبيه وهو طريق من طرق حديث عائشة الذى قبل هذا.

قوله: فقام يفرج الصفوف: أى يتخللها ليخلص إلى موضع الإمام، أى جعل فيها فرجة: وهى موضع خال مما كان فيه.

والمقعد: موضع القعود يريد به مكان الإمامة لشرفه. وأنه لا يقدم عليه إلا النبى ﷺ، أو من أمره النبى مثله.

وخنس يخنس - بالخاء المعجمة والنون - إذا تأخر وراءه، منصوب على الظرف وإلى هذا تعدى إليه الفعل بغير معد، فكذلك قوله: فرده النبى ﷺ مكانه فحذف الجار وأوصل الفعل.

وبنت خاروجة: زوجة أبى بكر واسمها حبيبة وهى من الخزرج.

والحجر: جمع حجرة يريد بها حجر نسائه. وقوله: يحذر الفتنة أى يحذر الناس من الفتنة فحذف المفعول الذى هو الناس لدلالة الفتن وهى المفعول الثانى عليه وقوله: أنى لا يمسك الناس على بشيء: يريد أنه لا ينسب فيما شرعه وسنه إلى هوى وغرض دنيوى وأمر نفسانى حملة على ما فعله، وقال: فإن الذى شرعه وسنه كان وحيأً إلهياً وحكماً ربانياً؛ فإنه مأمور فى كل ما يأتىه ويذره ولا يقدر أحداً أن يأخذ عليه قولاً ولا يطعن عليه فعلاً.

ألا: ردف ذلك بقوله: « ألا إني لا أحل إلا ما أحل الله فى كتابه، ولا أحرم إلا ما حرم الله فى كتابه » ثم لم يكتف بذلك حتى قال: « يا فاطمة بنت رسول الله، وباصفية عمّة رسول الله اعملا لما عند الله، فإنى لا أغنى عنكما من الله شيئاً » فذكر أعز الناس / ب/٢٠ عليه من جهة الولد والوالد، وخص الإناث لأن اللطف بهن أكثر والرحمة لهن أعظم،

(١) أى كأنه يعنى حديث عائشة.

فعرفهم أن أعز الناس إليه وألزمهم به لا يغنى عنه ولا ينفعه، وحشهما على العمل لما عند الله لأنه هو الذي ينفعهما ويغنى بينهما كل ذلك لسان قوله لا يمكس الناس على بشيء إنسى إذا كنت لا أنفع الزامى ولا أغنى عنهم، فكيف يكون الأجانب، فإن الفريقين عندى فى الحكم الدينى بشرع رسول الله ﷺ .

قيل: إن الصلاة التى أم فيها رسول الله ﷺ أبا بكر وهو قائم يسمع الناس تكبيره، لصلاة الظهر، والصلاة التى صلاها آخره هى صلاة الصبح وكان قد سبقه أبو بكر بركة فصلى خلفه الركعة الثانية وهو قاعد.

وأخبرنا الشافعى، أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن أنس أن رسول الله ﷺ ركب فرساً فصرع عنه، فجحش شقه الأيمن، فصلى صلاة من الصلوات وهو قاعد فصلينا معه قعوداً، فلما انصرف قال: « إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً فإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا لك الحمد، فإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعين» .

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة^(١).

فأما مالك: فأخرجه إسناداً ولفظاً إلا أنه قال: «وراءه» بدل «مع» وقال «أجمعون» .

وأما البخارى: فأخرجه عن عبد الله بن يوسف عن مالك بالإسناد ولفظ مالك. قال البخارى: قال الحميدى هذا منسوخ إذا صلى جالساً فصلوا جلوساً، هذا كان فى مرضه القديم ثم صلى بعد ذلك جالساً والناس خلفه قياماً. قال البخارى: ولم يأمرهم بالعود، وإنما يؤخذ بالآخر من فعل النبي ﷺ .

وأما مسلم: فأخرجه عن يحيى بن يحيى، وقتيبة، وأبى بكر بن أبى شيبة وزهير بن حرب، وأبى كريب، وأبى كامل جميعاً عن سفيان، عن / الزهرى وذكر نحو ذلك مالك .

أ/٢١

وأما أبو داود: فأخرجه عن القعنبي، عن مالك بالإسناد ولفظ مالك،

وأما الترمذى: فأخرجه عن قتيبة، عن الليث، عن ابن شهاب بالإسناد ولفظ مالك .

وأما النسائى: فأخرجه عن هناد بن السرى، عن ابن عيينة، عن الزهرى، وذكر

الحديث .

(١) مالك فى الموطأ ص ١٣٥ والبخارى فى الأذان (٦٨٩) ومسلم فى الصلاة (٧٧/٤١١) وأبو داود فى الصلاة (٦٠١) والترمذى فى الصلاة (٣٦١) والنسائى ٨٣/٢ .

«صُرْع» الرجل يصرع إذا سقط إلى الأرض، وسواء كان راكباً أو قائماً، والفعل مبنى لما لم يسم فاعله.

وقوله: «عنه» معناه أنه صرع متجاوزاً له لأن عن للمجاززة التقدير: أنه جاوزه بسقوطه عن ظهره، والمصرع: الموضع، والمصدر معاً.

«والجحش» بفتح الجيم وسكون الحاء سجح الجلد وخدشه تقول: أصابه شيء فجحش وجهه أو جنبه يجحشه. والشق بكسر السين من كل شيء نصفه وأراد به في هذا الموضع جنبه لا يصف جنبه.

وقوله: «قياماً وعوداً أو جلوساً» نصب على الحال وهي جمع قائم وقاعد وجالس.

وقوله: «أجمعين» منصوب فإنه تأكيد لقوله جلوساً ومن وراءه، ومن رواه «أجمعون» جعله تأكيد للضمير في قوله: «فصلوا» وفي رواية الشافعي فصلينا معه، وفي رواية الجماعة «فصلينا وراءه».

وأما قوله: «معه» فإنه يفيد الإجماع في الصلاة، وقوله: «وراءه» يفيد كيفية الوقوف معه إفادة صريحة ولكنها لا تفيد الاجتماع إلا من جهة العادة والعرف وسياق لفظ الحديث. والسقوط والوقوع من علو ومن قامة الإنسان.

وأخبرنا الشافعي رحمته الله أخبرنا يحيى بن حسان، عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة يعني بمثله.

هكذا ذكره الشافعي عقيب حديث أنس. وقد أخرجه الشافعي في كتاب (اختلافه مع مالك)، عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة قالت: صلى رسول الله ﷺ في بيتي وهو شاك فصلى جالساً وصلى خلفه قوم قيام فأشار إليهم أن اجلسوا، فلما انصرف قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا/ وإذا رفع فارفعوا، وإذا صلى جالساً فصلوا جالساً».

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود^(١).

فأما مالك: فأخرجه عن عبد الله بن يوسف، عن مالك بالإسناد واللفظ.

وأما مسلم: فأخرجه، عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن عبده بن سليمان، عن

هشام.

(١) مالك في الموطأ ص ١٣٥ والبخاري في الأذان (٦٨٨)، ومسلم في الصلاة (٨٢/٤١٢)، وأبو داود في الصلاة (٦٠٥).

وأما أبو داود فأخرجه عن القعنبي، عن مالك وذكره.

«رجل شك»: أى مريض، والشكوى المرض؛ لأن المريض يشكو ما يعرض له من الألم، أى يخبر بما نزل به منه ويظهر ما عنده من سوء المرض به.

وهذا الحديث والذي قبله فيهما من الفقه أمران: أحدهما: صلاة العاجز قاعداً. والثانى: حكم من يأتى به فى جميع صلواته من قيام وقعود وركوع وسجود.

أما موافقة المأموم لإمامه فى القعود فليس مذهبا للشافعى، وقد ذكرنا ما ذهب إليه فى حديث عائشة، وأما باقى الأحكام من جواز قعود العاجز ومتابعة المأموم لإمامه فى غير القعود فهو مذهبه إلا أن سياق هذين الحديثين والغرض الأهم فيهما إنما هو متابعة الإمام فى صلاته قاعداً، ألا تراه قد صرح به فى حديث عائشة حيث قالت: فأشار إليهم أن اجلسوا لما رأيتم قد صلوا خلفه قياماً، ثم فى كل الحديثين قال: «جعل الإمام ليؤتم به». وقوله: فيهما وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعين.

وهذا من أوضح ما يقال فى أن الغرض من الحديثين الاستدلال على ما ذهب إليه من قال أن المأموم يصلى جالساً كالإمام، والاستدلال وإن كان واضحاً والاحتجاج به ظاهر فإن الشافعى ومن قال بقوله لا ينكرونه، ولكن يجعلونه منسوخاً بحديث عائشة عن صلاة النبى ﷺ فى مرضه قاعداً والناس خلفه قيام، وذلك من آخر أفعاله لأنه كان مرضه الذى مات فيه.

قال الشافعى عقب حديث أنس وعائشة هذا: وهذا ثابت عن رسول الله ﷺ منسوخ بسنته وذلك أن أنس بن مالك يروى أن النبى ﷺ / صلى جالساً من سقطة فرس، وعائشة تروى ذلك وأبو هريرة يوافق روايتها، وأمر من خلفه فى هذه العلة بالجلوس إذا صلى جالساً، ثم تروى عائشة أن النبى ﷺ فى مرضه الذى مات فيه جالساً والناس خلفه قياماً وهى آخر صلاة صلاها بالناس - بأبى وأمى - ﷺ حتى لقي الله عز وجل.

١/٢٢

وهذا لا يكون إلا ناسخاً ثم ذكر رواية عروة، عن عائشة فى خروج النبى ﷺ فى مرضه، وبعدها رواية الثقة: يعنى حسان ثم قال: فإن قيل فقد ائتم أبو بكر بالنبى ﷺ والناس بأبى بكر، قيل: الإمام رسول الله ﷺ وأبو بكر مأموم يعلم بصلاة رسول الله ﷺ؛ لأن رسول الله ﷺ كان جالساً ضعيف الصوت، وكان أبو بكر قائماً يرى ويسمع ثم ذكر رواية عبيد بن عمير وقال: فلم يأمرهم النبى ﷺ بالجلوس ولم يجلسوا، ولولا أنه منسوخ صاروا إلى الجلوس المتقدم أمره إياهم. قال الربيع: فقلت

للشافعي فإنا نقول : لا يصلى أحدنا بالناس جالساً، ويحتج بأننا روينا عن ربيعة بأن أبا بكر صلى برسول الله ﷺ قال الشافعي: فإن كان هذا ثابتاً فليس فيه خلاف لما أخذنا به ولا لما تركنا من هذه الأحاديث قد مرض رسول الله ﷺ أياماً وليالي لم يبلغنا أنه صلى بالناس مرة لا يمنع أن يكون صلى أبو بكر غير تلك الصلاة بالناس مرة ومراراً، وكذلك لو صلى رسول الله ﷺ خلف أبي بكر مرة ومراراً لم يمنع ذلك أن يكون صلى خلفه أبو بكر أخرى، كان أبو بكر يصلى خلف رسول الله ﷺ أكثر عمره.

قال الربيع: فقلت للشافعي: فقد ذهب إلى توهين حديث هشام بن عروة بحديث ربيعة. قال الشافعي: فإنما ذهبتم لجهالتكم بالحديث وحديث ربيعة مرسل لا يثبت مثله، ونحن لم نثبت حديث / هشام عن أبيه حتى أسنده هشام عن أبيه عن عائشة، ٢٢/ب عن النبي ﷺ، فكيف احتججتم بما لا يثبت بالحديث على ما لا يثبت؟ وإذا ثبت حتى يكون أثبت حديث يكون كما وصفت، لا يخالف حديث عروة ولا أنس ولا يوافقه ولا معنى فيه من حديثنا.

قال الشافعي: روى جابر الجعفي، عن الشعبي أن النبي ﷺ قال: « لا يؤمن أحد بعدي جالساً»^(١). وقد علم الذي يحتج بهذا ليس فيه حجة وأنه لا يثبت لأنه مرسل ولأنه عن رجل يرغب الناس عن الرواية عنه يريد جابر الجعفي فإنه متروك الحديث عند أهل العلم مذموم في روايته ومذهبه.

قال الدارقطني: لم يروه غير جابر الجعفي وهو متروك لا يقوم بحديثه حجة.

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا عبد الوهاب الثقفي، عن يحيى بن سعيد، عن أبي الزبير، عن جابر أنهم خرجوا يشيعونه وهو مريض فصلى جالساً وصلوا خلفه جلوساً. هذا الحديث أخرجه الشافعي في كتاب اختلاف الحديث بعد حديث عائشة الذي يرويه يحيى بن حسان، عن حماد، عن هشام، عن أبيه.

قال الشافعي: فقد روى في هذا الصنف شيء يغلط به بعض من يذهب إلى الحديث، وذلك أن عبد الوهاب الثقفي أخبرنا عن يحيى بن سعيد: أن أسيد بن حضير فعل مثل ذلك. قال الشافعي: وفي هذا ما يدل على أن الرجل يعلم الشيء عن رسول الله ﷺ لا يعلم خلافه عنه فيقول بما علم ثم لا يكون في قوله بأعلم، وروى رجحه على أحد علم أن رسول الله ﷺ قال قولاً أو عمل عملًا ينسخ العمل الذي قال به غيره وعمله.

(١) الدارقطني في الصلاة (١٤٧٠).

وأراد الشافعي أنهما إنما فعلا ذلك لأنهما لم يعلما ما نسخته، قال: في هذا دليل على أن علم الخاصة يوجد عند بعض ويغرب عن بعض والله أعلم / ٢٣ أ

الفرع الرابع: في المسبوق ببعض الصلاة

لم يرد في المسند فيه حديث، وإنما أخرج الشافعي رضي الله عنه فيه من رواية المزني عنه، عن سفيان ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح قال: كان الرجل إذا جاء وقد صلى رسول الله ﷺ شيئاً من صلاته سأل فإذا أخبر كم سبق به، صلى الذي سبق به ثم دخل مع رسول الله ﷺ في صلاته، فأتى ابن مسعود فدخل مع رسول الله ﷺ ولم يسأل، فلما صلى النبي ﷺ قام ففضى ما بقى عليه فقال النبي: «إن ابن مسعود قد سن لكم سنة فاتبعوها».

قال سفيان: وقال غير عمرو بن دينار وهو معاذ.

قال المزني: يحتمل أن يكون النبي ﷺ أمر أن تُسن هذه السنة فوافق ذلك فعل ابن مسعود، وذلك أن بالناس حاجة إلى رسول الله ﷺ في كل ما سن وليس به حاجة إلى غيره.

الفرع الخامس: في الإسراع إلى الصلاة

أخبرنا الشافعي رضي الله عنه أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أنه سمع الإقامة وهو بالبقيع فأسرع إلى المسجد.

هذا الحديث أخرجه الشافعي في كتاب اختلافه مع مالك، وقد أخرجه الموطأ إسناداً ولفظاً^(١).

والذي ذهب إليه الشافعي: أن يمشى إلى الصلاة، وعليه السكينة والوقار، ولا يعدو إليها عدواً، ولعل ابن عمر أسرع إليها خوف أن يفوت فضيلة الجماعة لبعدها عن الموضع.

قال الربيع: فقلت للشافعي نحن نكره الإسراع إلى المسجد إذا أقيمت الصلاة. قال الشافعي فإن كنتم إنما كرهتموه لقول النبي ﷺ: «إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها / وأنتم تسعون، وأتوها تمشون وعليكم السكينة»^(٢) فقد أصبتم، وهكذا ينبغي لكم في كل أمر رسول الله ﷺ وذكر كلاماً طويلاً في مخالفة المالكيين.

وقد أخرج الشافعي من رواية المزني، عنه، عن ابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم

(١) الموطأ ص ٧٢.

(٢) مالك في الموطأ ص ٦٨، ٦٩، والبخاري في الأذان (٦٣٦)، ومسلم في المساجد (١٥١/٦٠٢).

تسعون وأتوها تمشون عليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا فاقضوا». وهذان حديثان صحيحان أخرجه الجماعة^(١). فقد أخرج من طريق الربيع حكاية عنه فيما بلغه عن جرير، عن منصور، عن زيد بن وهب: أن عبد الله - يعنى ابن مسعود - دخل المسجد والإمام راعع فرقع ثم دب راععا. قال الشافعي: هكذا نقول، وقد فعل ذلك زيد بن ثابت.

الفرع السادس: فى القراءة مع الإمام والفتح عليه

قد ذكرنا فيما سبق من الكتاب عند ذكر الفاتحة واختلاف الأئمة فى وجوبها ما يتعلق بقراءة الإمام والمأموم، وذكرنا الخلاف فى ذلك فلا حاجة إلى إعادته، ونذكر هاهنا وجه من ذهب إلى خلاف ما ذهب إليه الشافعي من إسقاط القراءة عن المأموم وقد استدلوا على ذلك بما قد أخرجه الشافعي من رواية المزني عنه: عن مالك، عن ابن شهاب عن [ابن]^(٢) أكيمة الليثى عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ / انصرف من صلاة ٢٤/أ جهر فيها بالقراءة قال: «هل قرأ أحدكم معي أنفا؟» قال رجل: نعم يا رسول الله، قال: «إني أقول مالي أنازع القرآن؟» قال: فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر فيه رسول الله ﷺ بالقراءة من الصلوات؛ ﷺ حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ^(٣).

قوله: «فانتهى الناس» إلى آخره من كلام الزهري، وابن أكيمة مجهول وقد تفرد به، وقد اختلف فى اسمه وكيف يصح عن أبي هريرة ذلك وأبو هريرة يأمر بالقراءة خلف الإمام فيما جهر به وفيما خافت؟! وقد روى عمران بن حصين نحو ما رواه ابن أكيمة بدون قول الزهري: فانتهى الناس، قال شعبة فى حديث عمران ابن حصين: فقلت لقتادة كأنه كرهه فقال: لو كرهه لنهاه عنه.

وقد استدلل الشافعي فى البويطى: بما رواه أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «كل صلاة لم يقرأ [فيها] بأمر القرآن فهى خداج»^(٤) فقال له: كامل حديثه هذا إني أكون

(١) سبق تخريجه لمالك والبخارى ومسلم وهو فى أبى داود فى الصلاة (٥٧٢) والترمذى فى الصلاة (٣٢٧) والنسائى ١١٤/٢، ١١٥.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من المخطوطة والمثبت من التهذيب والموطأ. وهو عمارة بن أكيمة الليثى ثم الجندعى، وقيل اسمه عمارة، وقيل عمرو وقيل: عامر، ثقة، توفى سنة ١٠١ هـ التهذيب (٣٤٦/٧)، ٣٤٧.

(٣) مالك فى الموطأ ٨٦، ٨٧ والنسائى ٢/١٤٠، ١٤١.

(٤) مسلم فى الصلاة (٣٨/٣٩٥) وأبو داود فى الصلاة (٨٢١). وما بين المعقوفتين من مراجع الحديث المذكورة أنفاً.

أحياناً خلف الإمام قال: اقرأ بها يا فارس في نفسك، وأبو هريرة حمل الحديث عن رسول الله ﷺ وهو أولى بتفسيره لأنه قد سمعه منه، وقد شهد من تفسيره ما لم يشهد غيره مما لم يسمعه، وقد تقدم الكلام على حديث أبي هريرة هذا وفي بعض طرقه قال: قلت: يا أبا هريرة إنني أسمع قراءة الإمام فقال: اقرأ بها في نفسك، وقد قال يزيد بن شريك لعمر بن الخطاب وسأله عن القراءة خلف الإمام: فقال: اقرأ بفاتحة الكتاب، قلت: وإن كنت أنت؟ قال: وإن كنت أنا، قلت: وإن جهرت، قال: وإن جهرت.

وروى ابن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب أنه كان يأمر أن يقرأ خلف الإمام، أظنه قال: في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الركعتين الآخرتين بفاتحة الكتاب.

وقد أخرج الشافعي فيما بلغه عن هشيم، عن منصور، عن الحسن أن علياً قال: اقرأ فيما أدركت مع الإمام.

وقد روى عن عبد الله بن مسعود من رواية عبد الله بن زياد الأسدي قال: صليت إلى جنب عبد الله بن مسعود خلف الإمام فسمعتة يقرأ / في الظهر والعصر. ب/٢٤

وقد روى عن جابر بن عبد الله قال: كنا نقرأ في الظهر والعصر خلف الإمام في الركعتين الأولتين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الآخرتين بفاتحة الكتاب.

وروى عن أبي الدرداء أنه قال: لا تترك قراءة فاتحة الكتاب. وروى عن أبي الدرداء خلف الإمام جهراً ولم يجهر.

وروى عن عبادة بن الصامت، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل وعبد الله بن عباس، وأبي سعيد الخدري، وعبد الله بن مغفل. وأبي هريرة، وأنس بن مالك، وعمران بن حصين أنهم كانوا يأمرون بالقراءة خلف الإمام. وكان عبد الله بن عمرو بن العاص، وهشام بن عامر يقرآن خلف الإمام.

قال الشافعي: لا تجزئ صلاة المرء حتى يقرأ بأمر القرآن في كل ركعة إماماً كان أو مأموماً، كان الإمام يجهر أو يخافت. فعلى المأموم أن يقرأ بأمر القرآن فيما خافت الإمام أو جهر.

قال الربيع: وهذا آخر قول للشافعي سماعاً منه، وقد كان قبل ذلك يقول: لا يقرأ المأموم خلف الإمام فيما جهر الإمام فيه، ويقرأ فيما يخافت فيه. قال: وأحب إليّ أن يكون ذلك في سكتة الإمام.

وأما الفتح فى القراءة على [الإمام] (١) .

فقد أخرج الشافعى رضي الله عنه أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى ، عن أيوب بن أبى تيممة السختيانى ، عن نافع مولى ابن عمر قال : كان ابن عمر يقرأ فى السفر أحسبه قال : فى العتمة : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ ﴾ فقرأ بأمر القرآن فلما أتى عليها قال : بسم الله الرحمن الرحيم . بسم الله الرحمن الرحيم . قال : فقلت : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتْ ﴾ فقال ﴿ إِذَا زُلْزِلَتْ ﴾ .

الزلزلة : الحركة الشديدة .

وفى هذا الحديث من الفقه : جواز فتح المأموم على الإمام فى القراءة إذا ارتج عليه . وقد أخرجه الشافعى فى كتاب الأمالى مستدلاً به على قراءة السورة بعد أم القرآن والابتداء فى أولها / بالبسملة وقد ذكرنا القول فى ذلك فيما مضى من الكتاب . قال ٢٥/أ
الريبع : سألت الشافعى : أيقراً أحد خلف الإمام أم القرآن فى الركعة الآخرة من شىء ؟ فقال : أحب ذلك وليس بواجب عليه . قال الشافعى : وأحب أن يقرأ المصلى بعد أم القرآن سورة من القرآن فإن قرأ بعض سورة أجزاءه ، وإن مبتدأ القراءة فى السورة التى بعدها بسم الله الرحمن الرحيم .

أما حكم الفتح على الإمام : فإن الشافعى قال : ولا تأمر بتلقين الإمام فى الصلاة وروى عن على وعثمان وابن عمر ، وبه قال عطاء والحسن البصرى وابن سيرين ونافع وابن جبير بن مطعم وابن معقل ومالك وأحمد وإسحق ، وكره ذلك ابن مسعود والشعبى وشريح والثورى ، وأما أبو حنيفة فقال به . والله أعلم .

الفرع السابع : فى إعادة الصلاة مع الإمام

أخبرنا الشافعى ، أخبرنا مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن رجل من بنى الدليل يقال له ابن محجن ، عن أبيه محجن أنه كان مع رسول الله ﷺ فأذن بالصلاة ، فقام رسول الله ﷺ ومحجن فى مجلسه فقال رسول الله ﷺ : « ما منعك أن تصلى مع الناس ، أأنت برجل مسلم ؟ » قال : بلى يا رسول الله ولكن كنت قد صليت فى أهلى ، فقال رسول الله ﷺ : « إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت » .

هذا الحديث أخرجه الموطأ والنسائى (٢) .

(١) ما بين المعقوفين سطر من المخطوطة .

(٢) مالك فى الموطأ ص ١٣٢ والنسائى ٢ / ١١٢ .

فأما الموطأ فأخرجه بالإسناد مثله وزاد فيه بعد قوله فقام رسول الله ﷺ : فصلى ورجع ومحجن فى مجلسه .

وأما النسائى : فأخرجه عن قتيبة، عن مالك مثل مالك .

قوله : «ومحجن فى مجلس»ه يريد أنه لم يقم مع النبي ﷺ إلى الصلاة . وقوله : «ألست برجل مسلم» استفهام يتضمن تقريراً وتوبيخاً؛ لأنه استفسار عن العلة التى ترتب عليها الصلاة وهى الإسلام .

وفيه إشارة إلى أن الصلاة إنما هى شعار للمسلمين، فإن كنت مسلماً فلم لم تصل؟ وأن/ تارك الصلاة إنما يكون من ليس بمسلم؛ فأما مع وجود الإسلام فلا وجه لترك الصلاة إلا من عذر .

وقوله : إذا جئت، يريد إذا جئت إلى المسجد لأنه مظنة الصلاة .

والذى ذهب إليه الشافى : أن الإنسان إذا كان قد صلى صلاة منفرداً ثم أدركها فى جماعة أعادها مع الجماعة : فإن كان صلاها فى جماعة فاختلف أصحابه فمنهم من قال : يصلها أيضاً، ومنهم من قال : لا يصلها، ومنهم من فصل فقال : إن كانت صلاة الصبح أو صلاة العصر لا يعيدها لكراهة الصلاة بعد الصبح والعصر ويعيد الباقي، والأول أشبه كلام الشافى لأنه أطلق القول ولم يقيد، وروى مثل ذلك عن على، وأنس، وحذيفة، وابن المسيب، وابن جبير، والزهرى، وأحمد، إلا أن أحمد قال : لا يصلى الفجر والعصر إلا مع إمام الحى .

وقال مالك : إن كان قد صلى وحده أعادها إلا المغرب، وإن صلاها جماعة لم يعدها . وقال الأوزاعى : يعيدها إلا الصبح والمغرب . وقال أبو حنيفة : لا يعيد إلا الظهر والعشاء .

ثم إذا قلنا بالإعادة فإن الشافى قال فى الجديد : الأولى فرضه، وبه قال أبو حنيفة وأحمد . وقال فى القديم : يحتسب الله أيتهما شاء . وحكى عن الشافى والأوزاعى أنهما قالوا : هما فرضه .

قال الشافى لم يخص النبي ﷺ فيه صلاة دون صلاة، وإنما قلنا هذا لأن حديث النبي ﷺ حمله، وأنه بلغنا أن الصلاة التى أمر النبي الرجلين أن يعود أنها صلاة الصبح .

قاله فى القديم: ورواه أيضاً هشيم فذكر الحديث الذى أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى، عن يزيد بن الأسود قال: شهدت مع رسول الله ﷺ حجته فصليت معه صلاة الصبح فى مسجد الخيف فلما قضى الصلاة انحرف، فإذا هو برجلين فى آخر المسجد ما شهدا معه الصلاة فقال: «على بهما» فأتى بهما ترعد فرائضهما، فقال: «ما منعكما أن تصليا معنا»؟ قالوا: يارسول الله إنا كنا صلينا فى رحالنا قال: «فلا تفعلا، ٢٦/أ إذا صليتما فى رحالكم»^(١) الحديث فى احتجاج من احتج بحديث يعلى بن عطاء يريد هذا الحديث فى أن المكتوبة هى الأولى.

هذا إسناد مجهول، وهذا الحديث يبين أن النبى ﷺ أمرهما أن يعيدا الصبح وهو يقول: لا تعاد الصبح - يعنى من خالفه - فإن كانت فيه حجة فهى عليه، وإنما قال هذا؛ لأن يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه، ولا الجابر بن يزيد راو غير يعلى بن عطاء، ويعلى لم يحتج بحديثه بعض الحفاظ. وقد نص الشافعى فى كتاب (الجمعة) و(سنن حرملة) على أن صلاته مع الجماعة نافلة له.

واحتج فى سنن حرملة بحديث هشيم، وكأنه عرف صحة إسناده فذهب إليه. وقال فيما ألزم مالكاً: قد روى مالك، عن ابن عمر، وابن المسيب أنهما أقرأ من صلى فى بيته أن يعود لصلاته مع الإمام، وقال السائل: أيتهما أجعل صلاتى فقالا: وذلك إليك؟ إنما ذلك إلى الله. وقد روى مثل هذا عن أبى أيوب الأنصارى.

وأخبرنا الشافعى، أخبرنا مالك، عن نافع أن ابن عمر كان يقول: من صلى المغرب والصبح ثم أدركهما مع الإمام فلا يعدلها.

هذا الحديث هكذا جاء فى الموطأ^(٢).

واستدل به مالك على مذهبه فى أنه لا يعيد صلاة المغرب، واحتج بأنه إذا صلاها مرة ثانية صارت شفعاً لأنها ثلاث ركعات، فإذا أعادها صارت ستاً والمغرب هى وتر صلاة النهار كذا جاء فى الحديث.

وهذا الحديث عن ابن عمر قد جمع فى المنع من الإعادة بين الصبح والمغرب فاستعمله مالك فى المغرب وحدها، كما ذكرناه من كون المغرب يصير بالإعادة شفعاً وقد كان عليه أن يجرى المنع فى الصبح مثل المغرب، ويحتج أن الصبح قد نهى عن

(١) أبو داود (٥٧٥)، والترمذى (٢١٩)، والنسائى ١١٢/٢، ١١٣.

(٢) الموطأ ص ١٣٣.

الصلاة بعدها حتى تطلع الشمس وبهذا يحتج من ذهب إلى المنع من إعادة صلاة الصبح. قال الربيع: قلت للشافعي وأنا نعيد كل صلاة إلا المغرب، فإنه إذا أعادها شفعا، فبين الشافعي خلافهم للحديث حملة وخلافهم ابن عمر ثم قال: قولكم إذا أعاد المغرب / صارت شفعا كيف يصير شفعا وقد فصل بينهما بسلام. قال بعض العلماء: ودعوى من ادعى النسخ في هذه الأخبار بأخبار النهى عن صلاة النفل بعد الصبح والعصر باطلة لا يشهد له بها تاريخ ولا سبب يدل على النسخ منهما والجمع بين الأخبار أولى.

ب/٢٦

الفرع الثامن: في الاقتداء بإمامين

أخبرنا الشافعي رحمته الله أخبرنا مالك، عن ابن أبي حازم بن دينار، عن سهل بن سعد: أن رسول الله ﷺ ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم وحانت الصلاة، فجاء المؤذن إلى أبي بكر فقال: أتصلي للناس فأقيم؟ فقال: نعم، فصلى أبو بكر فجاء رسول الله ﷺ والناس في الصلاة فخلص حتى وقف في الصف فصفق الناس، قال: وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته، فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله ﷺ فأشار إليه رسول الله ﷺ أن امكث مكانك، فرجع أبو بكر يديه فحمد الله على ما أمره به رسول الله ﷺ من ذلك، ثم استأخر أبو بكر وتقدم رسول الله ﷺ فلما انصرف قال: «يا أبا بكر ما منعك أن تثبت إذ أمرتك؟» فقال أبو بكر: مل كان لابن أبي قحافة أن يصلى بين يدي رسول الله ﷺ قال رسول الله: «مالي رأيتمكم أكثرتم التصفيق؟ فمن نابه في صلاته شيء فليسبح، فإنه إذا سبح التفت إليه، وإنما التصفيق للنساء». قال أبو العباس الأصم: أخرجت هذا الحديث في هذا الموضع وهو معاد إلا أنه مختلف اللفظ وفيه زيادة ونقصان. هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة إلا الترمذي وقد تقدم ذكره في الكلام في الصلاة وقد ذكرنا طرق الأئمة الذين أخرجوه. وهذه الرواية التي أخرجها هاهنا هي رواية مالك في الموطأ التي ذكرناها هناك وكذلك قد ذكرنا شرح ألفاظ الحديث وما فيه من / الفقه هناك.

أ/٢٧

ولنذكر الآن هاهنا ما يتعلق بأحكام الإمامة: فإن تلك الرواية أخرجها الشافعي في كتاب (الأمالي) مستدلا بها على ما يجوز من الكلام في الصلاة، وهذه أخرجها في كتاب الإمامة، وقد روى المزني، عن الشافعي، عن مالك هذه الرواية وزاد فيها «ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف، وتقدم رسول الله ﷺ فصلى».

وأخرج الشافعي عن سفيان بن عيينة عن أبي حازم: هذا الحديث أطول من هذه

الرواية وأتم، قال الشافعي في الإمام إذا أحدث فقدموا، وقدم الإمام رجلاً فأتم لهم ما بقى من الصلاة أجزأتهم صلاتهم؛ لأن أبا بكر قد افتتح للناس الصلاة ثم استأخر فتقدم رسول الله ﷺ فصار أبو بكر مأموماً بعد أن كان إماماً، وصار الناس مع أبي بكر يصلون بصلاة رسول الله ﷺ، وقد افتتحوا بصلاة أبي بكر.

قال الشافعي: وهكذا لو استأخر الإمام من غير حدث وتقدم غيره أجزت من خلفه صلاتهم، واختار أن لا يفعل هذا الإمام وليس أحد من هذا كرسول الله ﷺ قال: وأحب إذا جاء الإمام وقد افتتح الصلاة غيره أن يصلى خلف المتقدم؛ قد صلى رسول الله ﷺ خلف عبد الرحمن بن عوف في سفره إلى تبوك.

قال: وللإمام أن يفعل أى هذا شاء والاختيار ما قلنا. وقال في القديم: قد قال قائل: يعيد ما مضى ثم يأتهم بالإمام فيما بقى، وليس نقول هذا، ثم قال: فإن كان يجزى أن يصلى صلاة بإمامين إذا أحدث الأول قدم الآخر أجزأ هذا عندنا والله أعلم.

وذكر في الحديث حديث عطاء بن يسار: أن رسول الله ﷺ كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار بيده أن امكثوا ثم رجع على جلده أثر الماء وأكده برواية ابن ثوبان عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثل معناه وقد ذكرنا هذين الحديثين فيما مضى من الكتاب وشرحنا القول فيهما.

الفصل الخامس

من باب صلاة الجماعة في اختلاف نية الإمام والمأموم

أخبرنا الشافعي رحمته الله ، أخبرنا سفيان بن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول: سمعت جابر بن عبد الله يقول: كان معاذ بن جبل يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء أو العتمة، ثم رجع فيصلبها بقومه في بني سلمة، قال: فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ذات ليلة قال فصلي معاذ معه ثم رجع فأمر قومه فقرأ بسورة البقرة، فتنحى رجل من خلفه وصلى وحده، فقالوا له: أنافقت؟ فقال: لا، ولكني أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه فقال: يا رسول الله إنك أخرت العشاء، وأن معاذاً صلى معك ثم رجع فأمننا فافتتح بسورة البقرة، فلما رأيت ذلك تأخرت فصليت وإنما نحن أصحاب نواضح نعمل بأيدينا، فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على معاذ فقال: «أفتان أنت يا معاذ؟ اقرأ بسورة كذا وسورة كذا».

أخبرنا الشافعي: أخبرنا سفيان: أخبرنا أبو الزبير، عن جابر مثله. وزاد فيه أن النبي، قال: «اقرأ بـ ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾ ونحوها. قال سفيان: فقلت نعم وإن أبا الزبير يقول قال له: اقرأ بـ ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾ فقال عمرو هذا أو نحوه.

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا عبد المجيد، عن ابن جريج قال الربيع: قيل لى: هو عن ابن جريج ولم يذكر عندي ابن جريج، عن عمرو، عن جابر قال: كان معاذ يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم ينطلق إلى قومه فيصلبها لهم هي له تطوع وهي لهم مكتوبة العشاء.

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن ابن عجلان، عن عبيد الله بن مقسم، عن جابر/ بن عبد الله: أن معاذ بن جبل كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم يرجع إلى قومه فيصلب لهم العشاء وهي له نافلة.

وكذلك رواه حرمة، عن الشافعي، وقال الشافعي في رواية حرمة: هذا حديث صحيح متفق عليه، أخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، فقد تقدم إخراجهم وذكر طرق وبيان شرح غريبة ومعناه اختلاف ألفاظ رواياته وما فيه من الفقه والأحكام في آداب الإمام، وما يجب عليه من تخفيف الصلاة، إلا أن الشافعي ذكره هناك مختصراً وذكره هاهنا، أتم والزيادة التي ذكرها هاهنا قد أوردناها في جملة روايات الأئمة الذين أخرجوه باختلاف طرقهم واتفاق المعنى، وزاد الشافعي هاهنا في الرواية

الثالثة قوله: «هى له تطوع ولهم مكتوبة»، ونحن نشير إلى شىء مما يتعلق بألفاظ هذا الحديث.

قال فى الرواية الأولى: أنه كان يصلى مع النبى ﷺ العشاء والعتمة، وفى نسخة أخرى: أو العتمة، فيجوز أن يكون أراد بالعشاء صلاة المغرب بالعتمة صلاة العشاء الآخرة، فقد بينا جواز إطلاق لفظة العشاء على المغرب وورد ذلك فى الحديث، ومن منع من تسميتها ومن أجازها، فأراد أن معاذاً كان يصلى الصلاتين مع النبى ﷺ ويكون قوله: فأخر النبى العشاء ذات ليلة: يجوز أن يريد بها المغرب كما قلناه، ويجوز أن يكون أراد بها العشاء الآخرة؛ ذلك أنه لما أراد أن يخبره عن صلاته مع النبى ﷺ وكان يصلى الصلاتين معا قال: كان يصلى العشاء والعتمة، ثم أراد أن يخبر أن الصلاة التى أم قومه بها كانت العتمة سماها باسمها الشرعى وهو العشاء، هذا على تقدير أن يكون أراد أن يخبر أنه كان يصلى مع النبى ﷺ الصلاتين. فأما إن كان أراد أنه كان يصلى العشاء فوجه الجمع بين قوله العشاء والعتمة أنه لما قال كان يصلى صلاة العشاء ربما كان سبق إلى الوهم/ أنه يريد صلاة المغرب فأتبعها بقوله: والعتمة ليخصصها ب/٢٨ بالذكر ويمنع من طرءان ذلك الوهم، فكأنه قال: كان يصلى مع النبى ﷺ الصلاة التى تسمى العشاء والعتمة.

وأما ما جاء فى النسخة الأخرى وهو قوله: «أو العتمة» بالشك، فإن هذا الشك إن كان فى أصل العلم بإحدى الصلاتين المغرب أو العتمة عل ما قلنا ولم يدر أيهما كانت الصلاة؟ فيجوز إطلاقه على جابر ومن بعده من الرواة، إلا أن إضافته إلى جابر أبعد لقرب عهده بالحادثة ولأنه قد شاهدها، ويعضد ذلك أن باقى روايات الشافعى وروايات الجماعة الذين أخرجوا هذا الحديث أكثر ما أخرجوا طرقهم وسموا صلاة العشاء، وقد جاء فى بعض طرق أبى داود «صلاة المغرب»، فيتوجه الشك لذلك، هذا إن كان الشك فى إحدى الصلاتين، فإن كان الشك فى أى الإسمين روى الحديث هل هو العشاء أو العتمة؟

فينصرف الشك عن جابر، لأنه لم يشك فى نفس الصلاة التى صلاها معاذاً إنما الشك ممن روى عن جابر هل قال العشاء أو العتمة؟ أو ممن روى من رجال هذا الحديث غير التابعى - والله أعلم -.

وأما قوله: «وهى لهم مكتوبة العشاء» فيجوز أن يضاف مكتوبة إلى العشاء وإن نون مكتوبة، والمكتوبة هى المفروضة فمعنى الإضافة أى وهى لهم فريضة العشاء، وأما

مع التنوين فيكون التقدير وهي لهم فريضة، وذلك ليزدوج الكلام فإنه قال فهي له تطوع فاحتاج أن يقول: وهي لهم مكتوبة، ثم لما قال ذلك أردفه بقوله: العشاء بياناً؛ لأن المكتوبة كانت فريضة العشاء ويكون العشاء مرفوعاً؛ لأنه بدل من قوله: مكتوبة كأنه قال: وهي لهم للعشاء.

وهذه الألفاظ التي هي قوله: فهي له نافلة، ولهم مكتوبة يتعلق بها حكم من أحكام أصول الحديث وذلك أن كل ما كان موصولاً بالحديث مدرجاً به فهو منه، إلا أن تقوم دلالة على التمييز وخاصة إذا روى من/ وجهين. فالظاهر أن قوله هي له نافلة ولهم مكتوبة من قول جابر بن عبد الله، فقد كان أصحاب رسول الله ﷺ أعلم بالله وأخشى له من أن يقولوا مثل هذا إلا بعلم.

١/٢٩

وحين حكى الرجل فعل معاذ لرسول الله ﷺ لم ينكر منه إلا التطويل، ولم يفصل الحال عليه في الإمامة ولو كان فيها تفصيل لعلمه إياه كما علمه ترك التطويل.

قال الشافعي: قلت لبعض أهل العلم رأيت هذا الحديث إذ رواه جابر، وعمرو بن دينار، وأبو الزبير، وعبيد الله بن مقسم أصحح هو؟ قال: نعم، وعمرو من وافق الناس، قلت: وجابر أوثق منه؟ قال: نعم، قلت: أفتعرف عن رسول الله ﷺ خلافة؟ قال: لا، قال: فإن صاحبنا قال: لعل معاذاً كان يجعل صلاته مع النبي ﷺ نافلة ومعهم فريضة قلت له: حديث عمرو بن دينار يقطع عليك العذر فإنه قال عن جابر: فهي له نافلة ولهم فريضة، قال: فلو لم يكن فيه هذا الحرف قلت: إذاً تعلم أن ما قلت على غير ما قلت، قال: بأي شيء قلت: أتجعل معاذاً صلاته مع النبي ﷺ التي يعد صلاة واحدة معه أحب إليه من كل صلاة صلاها في عمره ليست معه وفي الجماعة الكثيرة نافلة ويجعل صلاته في القليل وهو إمام فريضة.

والذي ذهب إليه الشافعي: أن المفترض يجوز أن يصلى خلف المتنفل والمتنفل يجوز له أن يصلى خلف المفترض وأن يصلى صلاة والإمام في فرض آخر وبه قال عطاء وطاوس والأوزاعي وأبو ثور وإحدى الروائين عن أحمد، واختاره ابن المنذر، والحميدي. وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في روايته الأخرى: لا يصلى مفترض خلف متنفل ولا مفترض في غير فرضه، ويصلى متنفل خلف مفترض، وبه قال الزهري، وربيعه.

ب/٢٩

وقد استدل الشافعي على صحة ما ذهب إليه بما أخرجه عنه الثقة ابن علية/ أو غيره عن يونس عن الحسن، عن جابر أن النبي ﷺ كان يصلى بالناس صلاة الظهر في

الخوف ببطن نخلة فصلى بطائفة ركعتين ثم سلم، ثم جاء طائفة أخرى فصلى بهم ركعتين ثم سلم.

قال الشافعي : والآخرة من هاتين للنبي ﷺ نافلة، وهي للآخرين فريضة.

وهذا حديث صحيح وسيجيء مشروحاً مبيناً في باب صلاة الخوف، واستدل أيضاً عليه: بما أخرجه عن ابن عمر في صلاة المقيم خلف المسافر، وبما أخرجه أيضاً عن عمر بن الخطاب في ذلك وسيجيء ذكر هذين في باب صلاة المسافرين.
